

دراسة تاريخية للهجرة اليمينية الى شرق افريقيا فى النصف الاول من القرن العشرين

للككتور فاروق عثمان اباطة

مقدمة :

يهدف هذا البحث الى دراسة تاريخ الهجرة اليمينية الى شرق افريقيا فى النصف الأول من القرن العشرين ، باعتبار ان هذا التاريخ يشكل صفحة من صفحات تاريخ العرب فى شرق افريقيا ، الذى يعد من الصفحات المحيدة فى التاريخ الافريقى .

وهذه الدراسة لها جذورها التاريخية العميقة التى تتصل بكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ليس بالنسبة لليمن فحسب ، وانما بالنسبة لشرق افريقيا ايضا . كما ان هذه الدراسة تتصل كذلك بعوامل جغرافية متعددة الجوانب ، وترتبط ارتباطا وثيقا بحركة التاريخ العربى والافريقى الحديث والمعاصر .

وان ما نعنيه باليمن فى هذا البحث ، هو اليمن بشطريه الشمالى والجنوبى من جهة ، وما نعنيه بشرق افريقيا فيتمثل فى النطاق الجغرافى الممتد من الحدود الشمالية للصومال - المثل على مضيق باب المندب وخليج عدن شمالا ويصل جنوبا الى كينيا ، وتنجانيقا ، وزنجبار وموزمبيق ، المطلة على المحيط الهندى ، من جهة اخرى . وان اختيارنا لفترة البحث فى النصف الأول من القرن العشرين ، انما يعود لما تميز به هذا النطاق الجغرافى فى الفترة المشار اليها من أهمية ، حيث انعكست عليه كل التأثيرات التاريخية السابقة ، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . كما تعرضت هذه المنطقة لتغيرات عديدة فى تلك المجالات وخاصة اثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية ، بكل ما نتج عنهما من نتائج عديدة كان لها أعمق الأثر على حركة الهجرة اليمينية الى شرق افريقيا من جهة ، بل وحركة الهجرة الافريقية الى جنوب اليمن آنذاك ، من جهة اخرى .

وسوف نعالج هذا البحث من الناحية المنهجية بدراسة التعريف العلمى للهجرة وتطبيقه على الهجرة اليمنية الى شرق افريقيا ، التى سنتبع حركتها فى النصف الأول من القرن العشرين ، باعتبارها امتدادا طبيعيا لحركتها الدائمة فى العصور السابقة ، وسوف نتطرق بعد ذلك الى ظاهرة تجنيد المهاجرين اليمنيين فى الجيش الايطالى بالصومال ثم نعتقب مجالات انفاق اليمنيين لواردات المهجر فى بلادهم ، وأخيرا نتتبع مدى نجاح اليمنيين بمهجرهم فى شرق افريقيا فى فترة الدراسة ، وكيف تحولت الهجرة بعد ذلك الى البلاد العربية النفطية .

أولا — التعريف العلمى للهجرة وتطبيقه على الهجرة اليمنية الى شرق افريقيا:

يحدد التعريف العلمى للهجرة بأنها تفتير دائم أو شبه دائم لحل الإقامة بصرف النظر عن طول مدة هذا التفتير أو قصره . وتتطلب دراسة الهجرة التعرف على الظروف المحيطة بالمهاجر فى موطنه الأصلى من جهة ، ثم بمحل الإقامة الذى هاجر اليه من جهة أخرى . هذا فضلا عن معرفة "العقبات التى تحدث أو نظرا نتيجة لعملية الهجرة ، والتى قد تكون طغيفة فى بعض الحالات ، وجسيمة فى حالات أخرى . كما أن هذه العقبات تتأثر بالعوامل الشخصية المحركة للهجرة وما يتصل بها من مقارنة بين عوامل متعلقة بمكان المنشأ وأخرى متعلقة بمكان الوصول . بالإضافة الى ما يمكن أن تحدثه قوانين الهجرة من تأثير فى حركة المهاجر من موطنه الأصلى الى مكان الوصول ، ومدى الاتصالات أو العلاقات الشخصية التى تمهد سبيل الهجرة ، فضلا عن المسافة بين الوطن الأصلى والمهجر ، وان كانت المسافة على الرغم من أهميتها المطلقة ليست هى العامل الأهم فى معظم الحالات .

ويراعى الباحث دائما فى تفسير حركة الهجرة فى عصر من العصور عملية اتخاذ القرار لدى الفرد أو الجماعات ، اذ نجد فى الدراسات الخاصة بالهجرة أن عوامل الطرد والجذب عادة ما يشار اليها لكى تساعد على فهم آلية الهجرة وتحديد مدى حيويتها . وفى رأى بعض العلماء أن الهجرة كعملية تحدث بعد اتخاذ الفرد أو الجماعات لقرار من القرارات ينجم عن تقييم لكافة النواحي والبدائل فى الموطن الأصلى من جهة ، والمهجر من جهة أخرى ، « فكل شخص معرض دائما لعوامل فى محل اقامته ، بعضها يمثل قيدا على حركته أو هجرته ، والبعض الآخر يشجعه عليها . كما يؤخذ

فى الحسبان أن هناك عديد من العوامل السلبية والايجابية تأتى من الأماكن المختلفة المحتمل الوصول إليها . والقرار الخاص بالتحرك أو عدم التحرك يكون قائما على أساس كل هذه العوامل» (١) .

وتعتبر الهجرة من أهم مجالات البحث ليس بالنسبة للمؤرخين فحسب، بل بالنسبة للمتخصصين فى مجالات العلوم الأخرى كالجغرافيا والاجتماع والاقتصاد والأنثروبولوجيا . وتعتبر المساهمات التى تقدمها فروع الدراسات المختلفة عن الهجرة مكملة ومتصلة ببعضها البعض . ويشكل النقص فى البيانات الاحصائية واحدا من أهم المعوقات فى دراسات الهجرة . وتزيد هذه الصعوبة بالنسبة للهجرة اليمنية الى شرق أفريقيا وغيرها اذا ما علمنا أن أول تعداد لسكان الشطر الشمالى من اليمن قد أجرى عام ١٩٧٤ ، وأن هذا الشطر الشمالى من اليمن ظل فى النصف الأول من القرن العشرين — وهى الفترة التى نعنى بدراستها فى هذا البحث — تحت حكم الامامة الزيدية معزولا سياسيا وحضاريا عن العالم الخارجى ، منذ جلاء العثمانيين عنه فى مطلع عام ١٩١٩ (٢) ، وحتى قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ وعلان الجمهورية .

اما بالنسبة للشطر الجنوبى من اليمن فمقد ظل طوال تلك الفترة تحت سيطرة بريطانيا منذ احتلالها لعدن فى التاسع عشر من يناير عام ١٨٣٩ (٣) وحتى جلائها عنها فى الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٧ (٤) . ولم تكن الادارة البريطانية فى عهد تبعية عدن لشركة الهند الشرقية «East India Company» أى منذ احتلالها وحتى انتقال تبعتها الى وزارة الهند «India Office» فى عام ١٨٥٨ (٥) — الا باحصاء عدد سكان عدن نفسها عدة مرات كان آخرها فى عهد الشركة المذكورة الاحصاء الذى أجرى فى عام ١٨٥٦ وقدر سكان

(1) Kosinski, L. A., & Prothero R. : People on the Move, p 5.

(٢) فاروق عثمان أباطة (دكتور) : الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ — ١٩١٨ ، ص ٤٣٢ .

(٣) فاروق عثمان أباطة (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩ — ١٩١٨ ، ص ١٩٥ .

(4) Gavin, R. J. : Aden Under British Rule, 1839-1967, p. 350.

(5) Marston, T. E. : Britain's Imperial Role in the Red Sea Area

عدن بعشرين ألف وستمائة وأربع وخمسين نسمة . وعندما تحولت عدن من تبعيتها لوزارة الهند ، وصارت مستعمرة تابعة « لوزارة المستعمرات البريطانية Colonial Office » فقد أجرى احصاء رسمى لسكان عدن فى عام ١٩٤٦ كان ثانى احصاء يجرى منذ تحولها الى مستعمرة . واقتصر هذا الاحصاء على عدن فقط دون غيرها من النواحي التسع فى جنوب اليمن . وقد اظهر هذا الاحصاء ان سكان عدن كانوا قد بلغوا ٨٠٥١٦ نسمة ، بينما قدر عددهم فى الاحصاء التالى الذى أجرى عام ١٩٥٥ بزيادة واضحة اذ بلغوا ١٣٨٤٤١ نسمة (٦) . واشتمل هذا الاحصاء على تحديد الجنسيات المقيمة فى عدن آنذاك على النحو التالى : اليمنيون ٤٨٠٨٨ نسمة ، والعدييون العرب ٢٦٩١٠ نسمة ، وعرب الشرق الأوسط ٢٦٠٨ نسمة ، وعرب المحميات ١٨٨٨١ نسمة ، واليهود ٨٣١ نسمة ، والأوروبيون ٧٢١ نسمة ، والهنود المسلمون ١٠٤٣٥ نسمة ، والهنود البانيان ٤٧٨٥ نسمة ، والهنود الفرس ٥٩٦ نسمة ، بينما بلغ الصوماليون ١٠١١ نسمة (٧) . ويهنا فى بحثنا هذا الاشارة الى زيادة عدد الصوماليين المهاجرين الى عدن آنذاك حيث سنتناول هذه الظاهرة بالدراسة عند الاشارة الى هجرة الافارقة الى اليمن فى ظروف تاريخية معينة .

على ان ثمة دراسات حول الهجرة فى اطار الوطن العربى قد اجريت ونشرت فى بضع نشرات ودوريات ، وحوث اشارات مختلفة عن الهجرة اليمنية ، مما يتيح الفرصة للاستفادة منها فى دراساتنا هذه . ومن هذه الدراسات ذلك البحث الذى قام باعداده « هاليداي Halliday » فى عام ١٩٧٨ عن الهجرة الى الدول المنتجة للنفط والذى اهتم فيه بوجه خاص بدور اليمنيين (٨) . وكذلك البحث الذى قام باعداده « سوانسون Swanson » فى نفس السنة والذى اهتم بتحليل النتائج الاقتصادية

(6) The Colonial Office List, 1960, Her Majesty's Stationery Office 1960., p. 56.

(٧) حمزة على ابراهيم لقمان : تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية ، ص ٣٢٢ — ٣٢٤ .

(8) Halliday, F. :

«Migration and the Labor Force in the Oil - Producing States of the Middle East, kuwait University, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, vol. 13, January 1978, p. 65.

للهجرة في الجمهورية العربية اليمنية(٩) . هذا فضلا عن الدراسة التي قام باعدادها شكيب الخامري حول الهجرة اليمنية الى الولايات المتحدة الامريكية ، والتي قدم فيها « نموذجاً من ديترويت بالولايات المتحدة الامريكية » في عام ١٩٧٩ (١٠) .

ووفقا لتعداد سكان الجمهورية العربية اليمنية الذي اجري في عام ١٩٧٤ والذي اشرنا اليه ، تم تقدير عدد المهاجرين اليمنيين بحوالي ١٢٣٤٠٠٠ مهاجر . وقد اشارت احدى الدراسات الخاصة بأثسكال الهجرة في الشرق الاوسط الى ان اليمن تعد واحدة من الدول الأكثر تصديرا للأيدي العاملة في العالم اذا ما قيست الهجرة منها بالنسبة لعدد سكانها الذي يبلغ تعدادهم ٦٥ مليون نسمة ، كما ان اكثر من نصف الأيدي العاملة في اليمن قد هاجرت اساسا الى الدول النفطية في الشرق الأوسط(١١) . وطبقا لعدد الأسر في الجمهورية العربية اليمنية والبالغ عددها ٩٠٦١٨٥ أسرة ، يوجد ١٣٦ مهاجر لكل أسرة(١٢) ، وهذا الرقم يشير الى المدى الذي أصبحت تساهم به الأسرة اليمنية في سوق العمالة الدولية ، كما نبي، أيضا مدى أهمية الهجرة للمجتمع اليمني .

وبينما تعتمد اقتصاديات بعض الدول العربية المنتجة للنفط بدرجة كبيرة على الأيدي العاملة اليمنية التي تقدر بمئات الآلاف ، نجد ان اليمن ذاتها قد شهدت في الآونة الأخيرة نقصا خطيرا في الأيدي العاملة .

(9) Swanson J. C. :

The Consequences if Emigration for Economic Development in the Yemen Arab Republic, (ph. D. Dissertation) Detroit, Michigan : Wayne State University 1978., p. 17.

(١٠) شكيب الخامري : الهجرة اليمنية الى أمريكا ، نموذج من ديترويت بالولايات المتحدة الامريكية ، ترجمة الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبى ، نشرة دورية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت ، والجمعية الجغرافية الكويتية ، فبراير ١٩٨٢ ، ص ٥ .

(11) Halliday, F. : op. cit., pp. 65-66.

(١٢) الجمهورية العربية اليمنية ، الكتاب السنوى للإحصاء ، ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، ص ٥٥ .

وبالنسبة لتنمية الاقتصاد اليمني ، فإن النقص في الأيدي العاملة يعتبر من أهم المشكلات التي تواجه اليمن في الوقت الحاضر . وقد أوضح تقـرير البنك الدولي في عام ١٩٧٨ عن مشكلة نقص الأيدي العاملة في اليمن « أن هذا النقص في الأيدي العاملة نشأ عن هجرة الأيدي العاملة على نطاق واسع الى الدول العربية المنتجة للنفط ، التي يوجد بها ما يقدر بنحو ٢٠٪ من الأيدي العاملة من الذكور (اليمنيين) » (١٣) هذا في الوقت الذي ازداد فيه الطلب على الأيدي العاملة في اليمن بدرجة شديدة نتيجة للنمو السريع لبرامج التنمية المختلفة التي تقرها الحكومة اليمنية ، وكنتيجة للتوسع المتزايد في النشاط التجاري الخاص . وهذا النقص في القوى البشرية يحد بدرجة خطيرة من فاعلية ادارة الأعمال العاملة في اليمن في الوقت الحاضر . وتكمن المشكلة في استحالة تعويض هذا الفاقد البشري من الأيدي العاملة الناتج عن الهجرة اليمنية ، حيث لا يوجد اقبال على الهجرة الى اليمن في المقابل على نحو ما حدث في عدن في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، مما اضطر الحكومة اليمنية لكي تواجه أهداف التطور الاقتصادي السريع لخطة السنوات الخمس أن تقرر جلب ١٠٢٠٠٠ عامل الى اليمن من الهند وباكستان وشرق افريقيا وخاصة من الحبشة والصومال (١٤) ، وأصبحت هذه القضية موضع مناقشات ومفاوضات على المستوى الدولي في السنوات العشر الأخيرة ، فقد سافر وفد يمني مؤلف من موظفين مدنيين ورجال أعمال برئاسة وزير التخطيط الى باكستان في شهر ديسمبر ١٩٧٧ ، وكان الهدف الأساسي لسفر هذا الوفد هو التوصل الى اتفاق مع الحكومة الباكستانية لارسال عمال الى اليمن . وبدأت حكومة الجمهورية العربية اليمنية في نفس الوقت في البحث عن حلول لمشكلة الهجرة اليمنية — التي يصعب السيطرة عليها — الى خارج البلاد . ف لأول مرة تصدر حكومة صنعاء قوانين في عام ١٩٧٥

(١٣) نشرة البنك الدولي لعام ١٩٧٨ (١/١ — ١١) .

(14) Gubari, M. A. :

«An Interview with Minister of Economy in the Yemen Arab Republic, on A Number of Internal Issues» Kuwait University, Journal of the Gulf and Arabian peninsula Studies, vol. 13, January 1978, pp. 126-127.

تمنع هجرة الأيدي العاملة اليمنية ، كما قررت الحكومة الامتناع عن اصدار جوازات سفر جديدة كخطوة أولى للحد من آثار تلك المشكلة(١٥) .

ومن جهة أخرى فقد كان للهجرة اليمنية تأثيرا ايجابيا على الدخل القومى فى شطرى اليمن . فعلى الرغم من أن الجمهورية العربية اليمنية تعتبر دولة زراعية ، الا أن دخلها من العملات الصعبة كبيرا . وقد جاء هذا الدخل من مدخرات المهاجرين العاملين فى الخارج بصفة أساسية طبقا لبيانات البنك المركزى فى صنعاء . فقد ازداد حجم التحويلات المألبة الخاصة بدرجة هائلة خلال الخمسة عشر عاما التى أعقبت قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى بلغت قيمة هذه التحويلات فى عام ١٩٧٧/١٩٧٦ كما تشير البيانات المذكورة {٥١١} مليون ريال يمنى ، أى أكثر من بليون دولار امريكى . ويشمل هذا الرقم اجمالى التحويلات الخاصة من العملات الأجنبية الى الريالات اليمنية . ويأتى القدر الأكبر من هذ التحويلات من المهاجرين لفترة قصيرة الذين يرسلون مدخراتهم الى أسرهم فى اليمن(١٦) . وقد أعلن محمد عبد الوهاب غوبارى الذى كان وزيرا للاقتصاد فى الجمهورية العربية اليمنية آنذاك أن الاقتصاد اليمنى أصبح يعاني من أكبر عجز فى الميزان التجارى فى العالم (٩٥٪) . وعلى النقيض من ذلى فان لدى اليمن فائضا فى ميزان المدفوعات ، وتنجم المسألة كنتيجة طبيعية للتحويلات المائية التى يقوم بها المهاجرون اليمنيون الى وطنهم الأم(١٧) .

وتجدر الاشارة الى أن الواردات غير المنظورة من النقود الى اليمنيين فى وطنهم الأم من اقاربهم فى المهجر بشرق افريقيا وغيرها كانت ضخمة بالنسبة لحجم تجارة بلدهم ، ولهذا اثرت هجرة اليمنيين على احوالهم الاجتماعية فى وطنهم من حيث خلق رخاء مستعار مزيف ومعتمد على مصادر غير موثوق بها . وكان هذا الحال شغل المفكرين الشاغل فى اليمن الذبن

(15) Steffen, H. :

Yemes Arab Republi, Final Report. Sana'a, Y. A. R. and Zurich, Switzerland, Central planning Organization and Dept. of Geography, University of Zurich, 1978, p. 93.

(16) Steffen, H. : op. cit., pp. 93, 94.

(١٧) شكيب الخامرى : المرجع السابق ، ص ١٩ — ٢٠ .

كانوا يرون أن الهجرة المستمرة أضرت باليمنيين أكثر مما نفعتهم . كما أن مستوى المعيشة العالی نسبياً الذى تعود عليه المهاجرون فى خارج اليمن والسهولة التى ألفوها لدى كسبهم العيش فى المهاجر لا تستطيع أن تقدم لهم مثله بالبيئة اليمنية ذاتها الا بالعمل الشاق والصبر المضى الطويل . لذلك فان أكثر الناس تعاسة فى اليمن وخاصة فى المناطق الصحراوية ذليلة الوديان كحضر موت هم الذين يحملون عقليات المهاجر ، ولا يطبقون الملاءمة بين طاقاتهم المحتملة التى يتطلبها كسب العيش من التربة الحضرية .

وقد حال توفر العيش باليمن عامة بحضر موت خاصة على حساب المهاجر ، دون تفكير اليمنى فى مستقبله ، ومرت القرون وهو سادر فى غيه ، مطمئن الى ما تدره عليه المهاجر من اموال تكفيه مشقة عنت العيش . لذلك نظر اليمنى الى وطنه وكأنه منزل ذكريات مؤلمة ومضحكة فى آن واحد ، لأنه وطن فى نظره يعيد الى ذاكرته أيام الفاقة والحرمان والعيش النكد المحدود أيام الصبا . وطفق المهاجر اليمنى فى غدوه ورواحه بين وطنه والمهاجر يرفع تدريجياً من مستوى معيشته ويعقد أكثر فأكثر ، بفضل مكاسبه الخارجية المستعارة ، استهلاكاته المنزلية ، ولكنه لم يحاول الا فى حدود ضئيلة لا تكاد تذكر تعمير أرضه ليجعل منها فى وقته مصدر رزق أوفر مما كان على عهد آباءه واجداده ، والذى استطاع عمله فى أحسن حالاته ، هو أنه جعل بلاده — وخاصة فى منطقة حضر موت التى تعاظمت نسبة المهاجرين منها — تنطق بخيرات المهاجر فى الأجور والسكن والمطعم والملبس ، فخلق بقصد أو بدون قصد ، هوة سحيقة بين حضر موت الحقيقية وحضر موت الاصطناعية . وعلى مر السنين ظلت جذوة القلق من طغيان الرخاء المستعار الذى تتيحه الهجرة والمهاجر لليمنيين — وخاصة الحضارمة — حية فى نفوس بعض مفكرهم تواكب روح الارتياح الذى غمر آخرين من عيشة المهاجر ومعلياتها . وقد صور الأدب اليمنى تلك الهواجس المفرحة والمحزنة شعراً أبلغ مما سورها أى شئ آخر . وسوف نورد فيما يلى مقتطفات شعرية من الأدب الحضرى مجرد الدلالة على ما شغل أذهان الحضارمة عبر القرون الطويلة فى مجال الهجرة التى جعلتهم يأكلون لقمتهم مع غصة التخوف من فقدانها ، بين محبذ للهجرة ، ومنفر لها .

وعندما اختلت موازين العيش السهل الرتيب لأهالى حضر موت

المعتمدين على أقاربهم فى المهجر — على سبيل المثال — من جراء أهوال الحرب العالمية الثانية ، وانقطع وارد الأموال من بلاد المهجر ، فقد أسقط فى يد أثرياء المهجر المقيمين بحضرموت ، وزادت هجرة الكثيرين منهم الى عدن (١٨) ، وبرزت لهم بلادهم ساخرة شامخة ما يعانون ، فكانت مجساعة عام ١٩٤٣ المروعة التى أودت بحياة خمسة عشر ألف شخص معظمهم من العمال الذين كانوا يدورون فى فلك الأثرياء ، الذين باعوا أحجارهم الكريمة وأثاثهم وملابس نسائهم وفرشهم وأوانيهم ، ومنهم من عاش على الديون الجائرة والهبات الحكومية الى أن انتشعت غاشية المجاعة ، وأما اليمنيين الذين ظلوا ملتصقين بالأرض ، فلم تصبهم المجاعة بأذى . فعاش المزارعون والصيادون ، وذووا الحرف الأساسية الصغيرة ، وأرباب المداشى والدواجن ، بعيدين عن التيارات الخارجية وما جرته من بلوى على بلادهم .

ثانياً — حركة الهجرة اليمنية الى شرق أفريقيا فى النصف الأول من القرن العشرين :

تعتبر المنطقة الممتدة من مسقط الواقعة على الساحل الجنوبى الشرقى للجزيرة العربية ، من جهة أولى ، والى موزمبيق على الساحل الشرقى لافريقيا ، من جهة ثانية ، والتى تشكل قاعدة لمثلث تتمثل قمته فى برزخ السويس فى أقصى الشمال ، من جهة ثالثة ، فيضم فى داخله جزءا من المحيط الهندى وبحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر بساحليه الآسيوى والافريقى ، انما تمثل هذه المنطقة الكبرى فى مجموعها نطاقا جغرافيا وحضاريا متكاملما فى مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بوجه عام . اذ نشطت حركة الهجرة بين سكان هذا النطاق من مكان الى آخر ، وخاصة هجرة العرب واليمنيين بوجه عام ، والحضارمة بوجه خاص ، الى مناطق شرق افريقيا ، وهجرة عناصر افريقية الى اليمن بصفة خاصة

(١٨) حمزة على ابراهيم لقمان : المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .
وقد اشار الى أن أغلب العمال اليمنيين وعرب المحميات يأتون الى عدن للبحث عن أعمال فيها ، ويتركون عائلاتهم فى بلادهم ، وأغلبهم وخصوصا اليمنيون ، يعيشون حياة بسيطة بالنسبة لعرب عدن وبقيسة الأجناس ، وكثيرون لا يسكنون فى بيوت ، بل يستقلون جو عدن المناسب الذى لا تهبط حرارته الى أقل من ٧٠ درجة فاهرنهيتية فى الليل فيفرسون سرهم على الأرضة وفى الميادين وحتى فى سفوح الجبال .

والى الجزيرة العربية بصفة عامة ، نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة عبر عصور التاريخ(١٩) . وقد ساعدت على ذلك سهولة الاتصال البحرى بين سواحل الجزيرة العربية الغربية والجنوبية والشرقية من جهة ، والسواحل الافريقية الشرقية المثلثة فى السودان والحبشة والصومال وكينيا وتنجانيقا وزنجبار وموزمبيق من جهة أخرى(٢٠) ، والتي أطلق العرب على الجزء الجنوبي من تلك السواحل « بر الزنج »(٢١) . ويرجع تحقيق ذلك الى عامل مناخى جغرافى هام يتصل بحركة الرياح التجارية ، التى تهب من الشمال والشمال الشرقى فى الشتاء ابتداء من نهر ديسمبر ، ويستمر هبوبها بانتظام حتى نهاية شهر فبراير ، كما تعكس هذه الرياح اتجاهها مع أوائل الربيع وأثناء الصيف ابتداء من شهر أبريل حتى أواخر شهر سبتمبر ، ويتفق ذلك أيضا مع اتجاه الساحل الغربى للمحيط الهندى ، الذى يتبع خطا مستقيما تقريبا متجها من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، من موزمبيق وتنجانيقا وزنجبار ، الى مدخل خليج عدن وموانى جنوب الجزيرة العربية على الساحل اليمنى ، ثم الى خليج عمان فى اقصى الشمال الشرقى(٢٢) .

وقد استفاد البحارة والتجار العرب عامة ، واليمنيون بوجه خاص ، من هذه الظاهرة عبر عصور التاريخ ، وساعدتهم على ذلك معرفتهم بعلم الفلك وتحديد الاتجاهات الجغرافية بالشمس والكواكب . وترتب على ذلك استقرار جاليات عربية بوجه عام ، ويمنية بوجه خاص ، على سواحل

(19) Ingrams, William H. :

A Report on the Social, Economic, and Political Condition of the Hadramawt, London, Colonial Office, 1936, pp. 141, 144.

(20) Leubuscher, C. :

Tanganika Territory, p. 15.

(٢١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المصادر العربية لتاريخ شرق افريقيا ، مجلة الجمعية التاريخية المصرية بالقاهرة ، العدد ١٤ ، لسنة ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، ص ١٦٩ .

(22) Hollingsworth, L. W. :

Zanzibar under the Foreign Office, pp. 1, 10.

البحار الشرقية وخاصة سواحل افرقييا الشرقية لخدمة الاغراض التجارية(٢٣) . بل ان موقع اليمن الفريد في الركن الجنوبي الغربى من الجزيرة العربية جعلها أكثر قربا من الساحل الشرقى لافريقيا من جهة ، كما جعلها تتحكم فى حركة المرور من البحر الأحمر واليه من جهة أخرى . كما أدى هذا الموقع الى مساعدة اليمن على القيام بدور بارز فى تاريخ التجارة الدولية منذ أقدم العصور ، وعلى اقامة علاقات واسعة مع العالم الخارجى . فقد كان اليمنيون منذ العصور القديمة يقومون بتنظيم التجارة التى كانت تصل الى مصر وبلاد الرافدين وبلاد المشرق العربى عامة ، ومنها تنقل الى أوروبا بعد ذلك ، سواء أكانت هذه التجارة من بلادهم أو من افريقيا أو الشرق الأقصى . وكان لليمنيين تاريخ بارز فى التجارة العالمية ، كما كانت لديهم خبرة كبيرة بالأسواق ، حتى أنهم احتكروا جزءا كبيرا من التجارة أسلوبهم التقليدى فى الحياة ، هذا الأسلوب الذى دفع اليمنيين التجارة أسلوبهم التقليدى فى الحياة ، هذا الأسلوب الذى دفع اليمنيين الى جعل المحيط الهندى بجانبه الاسيوى والافريقى ميدانا لنشاطهم ، وأسسوا هناك العديد من المراكز التجارية الهامة ، وحققوا فيها ثروات طائلة . ومع انتشار الاسلام فى القرن السابع الميلادى وفى أعقابها زادت الهجرات الى هناك ، واندمج العرب مع أهالي تلك البلاد ، ونتج عن ذلك أجناس ولغات وعادات جمعت كثيرا من الصفات المشتركة بين العرب وأهالى وبلاد الأصليين(٢٤) . وقد حدث ذلك الاندماج بطريقة طبيعية سلمية دون اللجوء الى أساليب القوة والاضطهاد . وقد نجح العرب فى تكوين امارات عربية اسلامية فى تلك الجهات ، ثم تقلصت تلك الامارات تحت

(23) Drewes, A. Y. :

Sabaeen Inscription for Ethiopia, p. 3.

انقلى هذا البحث فى ندوه الحضارة اليمنية فى عدن (٢٢ — ٢٧ فبراير ١٩٧٥) بعنوان « نقوش سبئية من الحبشة » وقد أورد « دريفز » وثائق تؤكد اقامة اعداد كبيرة من السبئيين بالحبشة فيما بين عامى ٤٥٠ — ٣٠٠ ق . م . وأن اللغة السبئية قد تركت آثارا واضحة فى لغة الحبشة القديمة آنذاك مما يؤكد أن الهجرة اليمنية الى شرق افريقيا قديمة العهد .

(24) Coupland, R. .

East Africa and Its Invaders, p. 21.

(م ١٧ — العرب فى أفريقيا)

السيطرة الأوربية ، وخلفت جاليات عربية اسلامية لها مكانتها هناك (٢٥) .
وكان لليمنيين بصفة عامة ، وللحضارمة بصفة خاصة ، دور كبير فى هذا
المجال (٢٦) .

وكان اليمنيون يقومون بتصريف منتجاتهم من النسيج ، وصناعة الحلى ،
والاوانى المزخرفة ، ومركبات الروائح العطرية ، ومستحضرات البخور
والصمغ ، والسبك المجفف ، والملح ، والتبغ الحمى ، والاعشاب الطبية ،
واعشاب الصباغة . وكان اليمنيون يستوردون من شرق افريقيا اخشاب
بناء السفن ، والحديد ، والقصدير ، والنحاس ، والاحجار الكريمة ، وانعاج ،
والقطن ، والتوابل ، والسهم ، والارز ، وغيره من المواد الغذائية . وكان
الكثيرون من اليمنييين يستقرون فى تلك المناطق ليقوموا بدور الوسط فى
العمليات التجارية . كما كانت السفن اليمنية المنطلقة من موانئ اليمن
الجنوبية كالشحر والمكلا وعدن ، والغربية كموانئ مخا والحديدة ، فضلا عن
موانئ عسير كاللحية وميدى وجيزان — التى انضمت الى المملكة العربية
السعودية فى عام ١٩٣٤ — كانت تلك السفن اليمنية تنقل البضائع من اليمن
الى شرق افريقيا . ورغم تدخل السفن الأوربية فى هذا المجال منذ مطلع
العصور الحديثة ، فقد ظل اليمنيون يمارسون ذلك العمل الملاحي البحرى
والتجارى فى وجه الأخطار المحدقة والمنافسة الضارية ، فى تحرك موسمى
منتظم على سفنهم الشراعية . وقد بلغ المينيون — والحضارمة على وجه
الخصوص — الى جانب العمانيين ذروة المجد فى مجال الملاحة البحرية بين
سواحل الجزيرة العربية وشرق افريقيا حتى منتصف القرن التاسع عشر ،
ومنذ ذلك الحين بدأت مراكبهم فى التدهور بسبب منافسة السفن البخارية
الأوربية لهم فى هذا المجال .

فمن الموانئ اليمنية ، مثل ميناءى مخا والحديدة على الساحل الشرقى
للبحر الأحمر ، وعدن والمكلا والشحر المطلة على بحر العرب ، وهى موانئ

(٢٥) جمال زكريا قاسم (دكتور) : استقرار العرب فى ساحل شرق
افريقيا ، مجلة كلية الآداب — جامعة عين شمس ، العدد (١٠) مايو ١٩٦٧ ،
ص ٢٧٧ — ٢٣٠ .

(٢٦) محمد عبد القادر باطرف : الهجرة اليمنية ، مجلة الثقافة
الجديدة ، عدن ، العدد ٦ — ٧ ، السنة الأولى ١٩٧١ ، ص ٥٢ — ٥٣ .

ترتبط بالمرتفعات والسوهل اليمنية الداخلية المكتظة بالسكان عن طريق القوافل ، انطلقت موجات الهجرة اليمنية الى شرق افريقيا حيث استقبلتهم موانئ الصومال وكينيا وتنجانيقا وزنجبار وموزمبيق وهناك عملوا كمزارعين وتجار وحرفيين ، فضلا عن اشتغالهم بأوجه التعليم الدينى ، وأخيرا استغل بعضهم بأعمال الجندية(٢٧) . وقد زادت هجرة اليمنيين الى شرق افريقيا اثناء العصر الاسلامى ، واستمرت حتى مجيء البرتغاليين فى مطلع العصور الحديثة ، وظلت حتى العصر العمانى ، وحتى خضوع المنطقة للسيطرة الاستعمارية الأوربية من جديد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبقيت حتى النصف الأول من القرن العشرين(٢٨) موضع دراستنا فى هذا البحث .

وتجدر الإشارة الى أن الاسلام قد انتشر فى شرق افريقيا عن طريق التجارة وما صاحبها من هجرة للعناصر العربية بصفة عامة ، واليمنية والعمانية بصفة خاصة ، فى أعقاب ظهوره فى القرن السابع الميلادى ، ولهذا فان نسبة المسلمين تزداد على السواحل ، وتتنقص بالاتجاه نحو الداخل (٢٩) . ويصدق هذا فى المناطق التى تقع فى جنوبى خط الاستواء ، أما المناطق الواقعة الى الشمال منه فان الاسلام يعم حتى يصحح الدبابة الوحيدة فى الصومال ، وذلك لقرب تلك البقاع من شبه الجزيرة العربية وسهولة الاتصال بين سواحلها والساحل الشرقى لافريقيا . ومع نهاية العصور الوسطى كانت المدن الاسلامية تنتشر على طول هذا الساحل من سواكن بالسودان شمالا الى موزمبيق جنوبا ، وكانت بمثابة مراكز تجارية نشطة ومجتمعات اسلامية مؤثرة(٣٠) .

(27) Tarcici, A. :

The Queen of Sheba's Land, Yemen, (Arabia Felix). p. 129.

(٢٨) محمد السيد غلاب وآخرون : البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة فى العالم المعاصر ، دراسة أعدت بمناسبة المؤتمر الجغرافى الاسلامى الأول ، بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض (صفر ١٣٩٩ هـ / يناير ١٩٧٩ م) ، ص ٦٥٧—٦٦١ .

(٢٩) حسن أحمد محمود (دكتور) : الاسلام والثقافة العربية فى افريقيا ، ج ١ ، ص ٤٣٤—٤٣٩ .

(٣٠) حسن ابراهيم حسن (دكتور) : انتشار الاسلام فى القارة الافريقية ، ص ١٢٦ — ١٢٧ .

وعندما جاء البرتغاليون الى المحيط الهندي فى نهاية القرن الخامس عشر شرعوا فى احتلال زنجبار فى سنة ١٥٠٣ ، واستولوا على مدينة كلوة فى سنة ١٥٠٥ ، وانتشروا فى مياه المحيط الهندي ، حتى دخلت مناطق النفوذ البرتغالى تحت السيطرة الأسبانية (١٥٨٠ — ١٦٤٠) . ثم بدأ النفوذ البرتغالى ينحسر عن شرقى افريقيا حتى بدأت مدنها تستعيد قوتها ومجدها . اذ تمكن العمانيون من بسط نفوذهم على الساحل الشرقى لافريقيا وتمكن اليعاربة (اسرة بنى يعرب) الذين حكموا عمان أن يقضوا على ما بقي للبرتغاليين من نفوذ فى مدينة « مهبسة » فى كينيا بل تعقبهم حتى موزمبيق ، وأصبحت السلطة فى ساحل افريقيا الشرقية مرتبطة بعمان حتى انتهت سلطة اليعاربة فى عمان فى عام ١٧٤١ وجاء سلطان السعديين . وفى عام ١٨٣٢ نقل سلطان عمان سعيد بن سلطان عاصمته من مدينة مسقط الى زنجبار ، وهكذا ارتبط القسم الشرقى من كينيا بزنجبار .

وفى عام ١٨٥٦ توفى سلطان عمان سعيد بن سلطان فتقسمت مملكته بين ولديه ، فحكم ابنه ثوينى عمان ، وحكم ابنه الآخر ماجد زنجبار . ثم قام سلطان زنجبار ماجد بنقل عاصمته من زنجبار الى دار السلام على ساحل البر الاثريقى . وبعد وفاة ماجد خلفه أخوه الصغير برغش ، وضعت السلطة العمانية فى شرق افريقيا تدريجيا ، وتعرضت المنطقة لهجمة استعمارية جديدة ، تواطأت عليها الدول الأوروبية واقتسمت سلطنة زنجبار فيما بينها ، فكان نصيب انجلترا القسم الأوسط من الساحل الذى عرف باسم كينيا . وقد تنازل سلطان زنجبار عنها وهو يومذاك السلطان سيد خليفة الذى أعقب برغش أثر وفاته قبل عام ١٨٨٨ . وأصبحت المنطقة قسمين : المحمية وهى المنطقة الساحلية التى تتبع اسميا سلطان زنجبار ، والمنطقة الداخلية التى غدت مستعمرة بريطانية . ثم تنازل سلطان زنجبار بعد ذلك عن ممتلكاته تحت الضغط البريطانى فى عام ١٩٦٣ ، وتوحد الجزءان باسم كينيا ، التى نالت استقلالها فى عام ١٩٦٤ . وقد ارتفع عدد سكان عاصمتها نيروبي من ٥٣ ألفا فى سنة ١٩٤٥ الى ٩٥ ألف فى سنة ١٩٥٢ ، ويوشك المجتمع هناك أن يتخطى الحدود من اقتصاد ريفى

الى اقتصاد قوامه الصناعة والمال الحضرى مما يوحى بظهور طبقة عمالية عريضة(٣١) .

ويقدر عدد سكان كينيا بأحد عشر مليوناً ، ولا تقل نسبة المسلمين بينهم عن ٣٥٪ فيكون عددهم زهاء ٣٨٥٠.٠٠٠ نسمة ، وتوجد بينهم نسبة كبيرة من الحضارة اليمينية وخاصة فى ميناء ماليندى(٣٢) .

أما بالنسبة لموزمبيق فيبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة وتبلغ نسبة المسلمين بينهم ٢٥٪ ، وتعيش على الساحل جماعات من الهنود معظمهم من الاسماعيلية . وقد حكمت البرتغال موزمبيق من مستعمراتها « جوا » فى الهند ، ثم أصبحت موزمبيق مستعمرة مفردة ، وحصلت على استقلالها بعد حدوث اضطرابات عنيفة . ويقدر عدد الأوربيين فى موزمبيق بتسعين ألفاً ، ومعظمهم من البرتغاليين ، وهم يتمتعون بامتيازات واسعة ويوجد الى جانبهم خمسة وعشرون ألفاً من المولدين نتيجة التزاوج المعروف المختلط ، ويحظون هناك ببعض الامتيازات ، كما يوجد بالبلاد خمسة عشر ألفاً من الآسيويين بين عرب وهنود(٣٣) .

أما بالنسبة لتنجانيقا فيبلغ تعداد سكانها الأربعة ٧٤٠.٠٠٠ نسمة ، والعرب ١٣.٠٠٠ نسمة ، والهنود ٤٥.٠٠٠ نسمة ، والأوربيون ١٦.٠٠٠ نسمة . وكان بين العرب هناك نسبة كبيرة من المهاجرين اليمينيين(٣٤) .

وكانت هجرة اليمينيين الى شرق أفريقيا تزداد مع تعرض بلادهم عبر العصور المختلفة لألوان من الصراع المذهبى ، والظلم السياسى ، والضرائب الباهظة ، ومعاناة الجفاف ، والأوضاع الاقتصادية الصعبة ، ومن ثم أصبحت الهجرة اليمينية الى شرق أفريقيا ومناطق المحيط الهندى تقليداً منظماً لدى اليمينيين يتوارثونه جيلاً بعد جيل(٣٥) . كما كانت هجرة الأمازيغ الى اليمن

(٣١) بازيل دافيدسون : صحوة أفريقيا ، ترجمة عبد القادر حمزة ، ص ١١٩ .

(٣٢) محمد السيد غلاب وآخرون : المرجع السابق ، ص ٦٦٣ .

(٣٣) محمد السيد غلاب وآخرون : المرجع السابق ، ص ٦٦٧ .

(٣٤) بازيل دافيدسون : المرجع السابق ، ص ٣٣٩ .

(35) Stookey, R. W. : Yemen, The Politics of the Yemen Arab Republic, p. 9.

فى بعض فترات التاريخ ناتجة عن نفس الظروف ، وتأكيذا للامتداد الطبيعى بين اليمن وشرق افريقيا وتقاربهما ، وحاجة كل من المنطقتين لى تكمل كل منهما الأخرى(٣٦) ، اذا ما اقتضت المتغيرات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ذلك بين آونة وأخرى(٣٧) ، الأمر الذى سلاحظه بوضوح نلى مدار هذا البحث .

وقد ساعد على تنشيط الهجرة من الجزيرة العربية بصفة عامة ، ومن اليمن بصفة خاصة ، الى الساحل الشرقى لافريقيا ، تميز هذا الساحل الممتد من مضيق باب المندب شمالا الى « سوفالا » جنوبا بثروته السمكية ، وبحيرانه الشاطئية التى يتوافر فيها الملح ، فضلا عما تميزت به المنطقة الداخلية من بحيرات مالحة ، وينابيع للمياه العذبة ، ورواسب معدنية منها الحديد والذهب والنحاس . وقد أدى الافتقار الى الوثائق التاريخية الى الاعتقاد بأن الاتصال ما بين الداخل والمرافىء المتناثرة على لساحل شرقى لافريقيا كان معدوما خلال القرون التى سبقت مجيء البرتغاليين الى المحيط الهندى فى نهاية القرن الخامس عشر . غير أنه ظهرت أدلة جديدة تبث أنه لم يكن من الممكن فرض التجارة بعيدة المدى نجاة على مجتمعات الداخل ، وأنها جاءت بالأحرى لتنضم الى شبكات من علاقات التبادل المحلية والاقليمية فى المنتجات الغذائية والمماشية بشكل خاص فى الملح والأدوات الحديدية والعاج . ومنذ مطلع القرن التاسع عشر كانت طرق القوافل بين الساحل الشرقى لافريقيا والمناطق الداخلية قد استقرت تماما بهدف مواجهة الطلب المتزايد على انتاج تلك المناطق واستجابة لحركة التجارة العالمية فى المحيط الهندى والتى كان لليمنيين دور ملحوظ فيها صاحبه هجرة كثير من اليمنيين الى الساحل الشرقى لافريقيا(٣٨) .

واذا كانت العلاقات التجارية بين الساحل الشرقى لافريقيا والمناطق

(36) Gullain : Documents sur l'Historiques et le Commerce de l'Afrique Oriental, Tome 1, p. 22.

(٣٧) جلال يحيى (دكتور) : العرب فى شرق افريقية ، مجلة نهضة افريقية ، السنة الثانية ، العدد ٢٢ ، سبتمبر ١٩٥٩ ، ص ٩ .

(٣٨) جوزيف فريدريك موبيليزا : طرق القوافل بشرق افريقيا ، مجلة رسالة اليونسكو ، العدد ٢٧٧ ، يونية ١٩٨٤ ، ص ٢٧ .

الداخلية التي شاركت فيها العناصر اليمينية المهاجرة ، قد نهضت على بنى أساسية اقتصادية محلية سابقة عليها ، وساعدت على قيامها فى بعض الحالات ، فانها قد تركت فيها مع ذلك آثارا عميقة . فهى لم تؤد الى تعزيز استغلال ثروات افريقيا الشرقية الطبيعية والبشرية فحسب ، وانما أنضت كذلك الى حدوث تحولات اجتماعية وسياسية فيها . بل أن هذه العلاقات التجارية بين ساحل شرق افريقيا والمناطق الداخلية قد يسرت اندماج افريقيا الشرقية فى الاقتصاد العالمى على أسس غير متكافئة ، من حيث انها كانت تتمثل فى معظمها فى تصدير المواد الأولية الانريقية واستيراد مسود استهلاكية مصنعة ، الأمر الذى أدى الى اختلال البنى الانتاجية والاستهلاكية واضطراب نظم الانتاج والتبادل القائمة . وفى اطار هذا الاقتصاد العالمى كان المشتغلون بصيد الفيلة وحشد الرقيق ، وكذلك الحمالون ، وبشكل غير مباشر منتجو المواد الغذائية ، هم الذين مهدوا السبيل فى منتصف القرن التاسع عشر وفى أعقابه لقيام حركة هجرة العمال الصناعيين والزراعيين ، الذى أصبحوا يشكلون القوى العاملة فى خدمة أغراض الاستعمار الأوربى لشرق أفريقيا حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين (٢٩) . على أنه تجدر الإشارة كذلك الى أن تجارة القوافل بين الساحل الشرقى لافريقيا والمناطق الداخلية ، والتي شارك اليمينيون فيها ، قد ساعدت على انتشار اللغة السواحلية من الساحل الى الداخل ، مما أحال الى وحدة ثقافية واحدة منطقة تضم زامبيا ، ومالاوى ، وشرق زائير ، وشمال موزمبيق . كذلك كان من آثار توسع الحركة التجارية نحو الداخل انتشار الدين الاسلامى فى هذه المنطقة من القارة دون حاجة الى جهاد أو حروب ، وذلك من خلال العناصر اليمينية المشاركة فى هذه الحركة ، وخاصة الحضارمة (٤٠) .

وإذا كان التجار والمهاجرون اليمينيون بصفة خاصة ، والعرب بصفة عامة ، قد اكتفوا قبل ثمانينات القرن الماضى وتسعيناته بالعمل فى المناطق الساحلية بشرق افريقيا ، فان ذلك كان عائدا لجهود البريطانيين والألمان

(٢٩) على إبراهيم عبده (دكتور) : مصر وافريقية فى العصر الحديث ، ص ٢٢٧ .

(٤٠) جوزيف فريدريك موبيليزا : المرجع السابق ، ص ٢٨—٢٩ .

التي بدأت تنفذ الى المنطقة باطراد(٤١) ، وتتهدد مصالح العرب فى المناطق الداخلية من شرق أفريقيا ، وازاء هذا الوضع الأخير حاول العرب فرض سيطرتهم السياسية على بعض المناطق بغية حماية مصالحهم التجارية . وكان الأوربيون الموجودون فى المناطق الداخلية من شرق أفريقيا يشتغلون بالتجارة أو يعملون كأعضاء فى بعثات تبشيرية ، وكانوا جميعا يرغبون فى أن تحتل حكومات بلادهم هذه المنطقة لى ينعموا بالحماية والأمن ويطلقوا أيديهم فى تحقيق أهدافهم دون عائق . وكانت الأساليب التى اتبعها الأوربيون للتغلب فى المنطقة تختلف من مكان لآخر ، لكنها كانت تشترك فى مجموعها فى اللجوء الى القوة والعمل حيثما أمكن على عقد الاحلاف الدبلوماسية مع جماعة ضد جماعة أخرى . وكان رد الأفريقيين على ذلك عسكريا أو دبلوماسيا ، وأن تمثل أحيانا فى الانسحاب أو الامتناع عن التعاون أو اتخاذ موقف سلبي . وفى أثناء القرن التاسع عشر زاد العرب بوجه عام ، واليمنيون بوجه خاص ، ممن كانوا قد هاجروا الى شرق أفريقية، من أنشطتهم فى المناطق الداخلية حرصا على تلبية الطلب المتزايد على العاج والرقيق ، وترتب على ذلك ازدهار تلك التجارة التى صاحبها نشوء مدن كثيرة على امتداد الساحل . ومع مجيء الألمان أصبحت هذه التجارة فى خطر بسبب سعيهم الى احلال تجارتهم الألمانية محل التجارة العربية(٤٢) . وقد ساء ذلك السكان المحليين وأثار استياء العرب واليمنيين بشكل خاص ، مما جعلهم يعمدون الى المقاومة . وكان الألمان فى نيجانيقا شأنهم فى ذلك شأن الإنجليز فى كينيا ، فى نهاية القرن الماضى ، متمرسين فى تطبيق سياسة « فرق تسد » عن طريق التحالف مع فريق ضد آخر ، وكانت هناك أحلاف كثيرة من هذا النوع . غير أن عرب الساحل وخاصة من حديثى العهد بالهجرة ومنهم عناصر يمنية هم الذين وضعوا أنفسهم بعد ذلك فى خدمة الألمان ، كما وضعوها فى خدمة الإنجليز والإيطاليين ، نكأنوا بذلك أول من استخدمتهم القوى الاستعمارية من المحليين لتحقيق أهدافها(٤٣) .

(41) Davidson, A. B. and others : A History of Africa 1913-1967, p. 348.

(42) Davidson, A. B. and others : op. cit., p. 349.

(٤٣) هنرى موانزى : شرق أفريقيا ، الدبلوماسية والتحدى ، مجلة رسالة اليونسكو العدد ٢٧٦ ، مايو ١٩٨٤ ، ص ٣٠ — ٣١ .

وتجدر الإشارة الى أن الصراع الانجليزي الرافسي — بعد أمون نجم البرتغاليين في نهاية القرن السادس عشر الميلادي وانحسار النفوذ الهولندي في الجانب الشرقي من المحيط الهندي — قد انتهى بشكل خرجت منه بريطانيا ولها تفوق ملحوظ في سواحل شرق افريقيا ، وخاصة في أعقاب احتلالها لعدن في ١٩ يناير عام ١٨٣٩ (٤٤) . هذا فضلا عن ظهور طلائع الايطاليين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في هذه السواحل وظهور الألمان هناك في نهاية القرن المذكور . فقد أثر ذلك في مستقبل العرب بوجه عام ، واليمنيين بوجه خاص ، في شرق افريقيا ، مع تفوق بريطانيا المحفوظ بإمكاناتها الضخمة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتبشيرا على إمكاناتهم (٤٥) ، مما سمح لها بفرض سيطرتها بالقوة دون أن ينازعها في ذلك منازع ، بحيث تحقق لها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية في النصف الأول من القرن العشرين المركز الأول في تحريك دفة السياسة والاقتصاد في الجانب الشرقي من القارة الافريقية (٤٦) ، ومكناها من وضع حد للقوى المنافسة هناك فرنسية وايطالية والمانية الى جانب القوى العربية . وكان قد سجل لنا أحد الرحالة المصريين ويدعى توفيق ميخائيل أوضاع سلطنة زنجبار في ظل السيطرة البريطانية في كتاب نشر في القاهرة في عام ١٩٠١ بعنوان « غرائب الأخبار عن شرق افريقية وزنجبار » . وتعرض المؤلف فيه الى وصف رحلته التي قام بها في عام ١٨٩٩ ، فوصف سكان زنجبار وغيرهم من سكان مقاطعات شرق افريقيا ، ولاحظ بصفة خاصة سيطرة الهنود « البانيان » على المعاملات التجارية هناك ، كما أورد في كتابه ملاحظته بان سلطنة زنجبار ترتبط بشعور الولاء الروحي للخليفة العثماني ، وكان ذلك صدى لحركة الجامعة الاسلامية التي شملت اقطار العالم الاسلامي في هذه الفترة والتي روج لها الحضارمة اليمينيون في تلك المناطق ، وان كان ذلك لا يعنى ارتباط سلطنة زنجبار سياسيا آنذاك بالدولة العثمانية (٤٧) .

(٤٤) فاروق عثمان أباطة (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ — ١٩١٨ ، ص ١٩٥ — ١٩٦ .

(٤٥) Davidson, A. B. and others : op. cit., pp. 349, 350 (45)

(٤٦) سافليف. ي. و. فاسلليف ، ج : موجز تاريخ افريقيا ، تعريب امين الشريف ، ص ٩٨ — ٩٩ .

(٤٧) توفيق ميخائيل : غرائب الأخبار عن شرق افريقية وزنجبار ، ص ٩٩ — ١٠٠ .

وتجدر الإشارة الى أن قرابة نصف سكان اقليم حضرموت بالشطر الجنوبي من اليمن قد هاجروا الى مناطق عديدة معظمها فى أرجاء المحيط الهندى ومنها الساحل الشرقى لافريقيا . وفى احصاء تقريبي لعدد المهاجرين اليمنيين فى عام ١٩٣٥ ، ورد أنهم بلغوا ٩٩١.٠٣ مهاجرا ، كان منهم ٧١٣٣٥ فى اندونيسيا ، و١٠.٠٠٠ فى الهند ، و٣.٠٠٠ فى الملايو وسنغافورة ، بينما كان نصيب شرق افريقيا من المهاجرين اليمنيين ١٤٧٥٠ مهاجرا ، موزعين بين الحبشة والصومال وكينيا وتنجانيقا وموزمبيق وزنجبار(٤٨) . وقد عمل هؤلاء المهاجرين اليمنيين فى مجال الصناعة ، والأراضى العقارية والزراعة ، والسمسرة ، والوظائف الكتابية والتعليم ، والتوكيلات التجارية ، والخدمات المنزلية ، وأعمال البناء ، والتجارة الصغيرة ، والمطاعم ، وأعمال الشحن والتفريغ ، والجندية .

ومن جهة أخرى فقد كان للهجرة اليمنية تأثيرا ايجابيا كبيرا على الدخل القومى فى شطرى اليمن فى القرنين الأخيرين على وجه الخصوص . فقد جلب « آل الكثرى » فى عام ١٨٤٥ أموالا طائلة من اقطاعياتهم فى « حيدر آباد » التى كانت تدر عليهم ايرادا سنويا بلغ ٢٥٠ الف روبية هندية ، مما ساعد الكثيرين على استعادة سلطنتهم من يافع عام ١٨٤٨ ، بعد أن كانت قد اندثرت قبل ذلك بقرابة قرن من الزمان . كما جلب « آل القعيطى » فى حضرموت مليونا ونصف من الروبيات الهندية ، كانت تمثل حصيلة تسوية لعام واحد من اقطاعياتهم فى « حيدر آباد » ، مما ساعد القعيطيين على اقامة سلطنتهم فى حضرموت عام ١٨٦٦ . وكان محسن بن عبد الله العولقى يزود الكسادى أمير المكلا السابق بمبلغ ستين الف روبية هندية كل عام لمقاومة التوسع القعيطى . وقد قدرت بشكل تقريبي عوائد المهجر من تحاويل المهاجرين اليمنيين السنوية من النقود فى عام ١٩٣٠ بحوالى ثمانمائة الف جنيه ، منها سبعمائة الف جنيه ترد من اندونيسيا والملايو وسنغافورة ، وفى تلك السنة كانت توجد فى سنغافورة ١٣ أسرة يمنية تمتلك من العقارات ما قيمته ٢٥٤٤٠٠٠ جنيه ، ومن هذا المبلغ بلغت عقارات أسرة واحدة

(٤٨) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق ، ص ٦٠ .

وقد اشار الى أنه حصل على المعلومات الإحصائية من الادارات المختصة بشئون الهجرة فى وزارة الداخلية بعدن .

التي اشتغل بها اليمنيون في شرق أفريقيا . فقد التحق الكثيرون من المهاجرين اليمنيين في شرق أفريقيا بسلك الجندية في الجيش الايطالى بالصومال ، وخاصة قبيل واثناء الحرب العالمية الأولى ، وفى اعقابها ، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية . ويؤكد ذلك الخطاب الذى أرسله الى حكومة بومباى « ميچور جنرال سير جورج يونج هاسبند -
Major General Sir George J. Younghusband » المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ٢٣ سبتمبر عام ١٩١٥ (٥١) ، والذى يدور موضوعه حول « السياسة البريطانية فى اليمن » والذى أرفق به مذكرة كتبها « هارولد جاكوب » المساعد الاول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن والمؤرخة فى ٨ سبتمبر ١٩١٥ ، وتدور حول قيام الايطاليين فى مقديشيو (٥١٢) بتجنيد عساكر من المهاجرين اليمنيين هناك . اذ اوضح « يونج هاسبند » فى هذا الخطاب انه التقى بالضابط الايطالى « الكولونيل بودر Colonel Bodrero » وانه قد اهتم كثيرا بأن يتعرف منه على رأيه فى المقدرة القتالية للعرب اليمنيين الذين جندهم الايطاليون من محمية عدن والبلاد المجاورة ، مبديا اعجابة بهذا الضابط الايطالى الذى استطاع ان يدرّب هؤلاء الرجال بحيث أصبحوا جنودا اكفاء . وأكد ان الضابط البريطانى يستطيع ان يحقق نتيجة أفضل بكثير فى هذا المجال ، كما رأى ان الوقت حينذاك (فى سنة ١٩١٥) هو انسب وقت لمحاولة تنفيذ تلك التجربة على نحو ما فعل الايطاليون فى الصومال .

وقال « يونج هاسبند » فى خطابه لحكومة بومباى انه يمكن البدء فى اختيار مائتين من رجال القبائل اليمنية المقاتلة ، على ان يركبوا الجمال

(51) Foreign and Commonwealth Office, India Office, Political and Secret Library, London, B. 216, Judicial and Secret Memoranda. (M. 3/3528). British Policy in the Yemen, Memoranda by Major - General sir G. J. Younghusband, political Resident, Adcs, and Lieutenant Colonel H. F. Jacob, First Assistant Resident, Aden. No. C. 695, Dated 23 rd September 1915, Enclosure No. 1. Memorandum on the employment of Italians at Mogadiscio of Askaris from Arabia, by H. F. Ja jacob 8th September 1915, p. 1.

(٥٢) السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الايطالى فى شرق افريقية وتأسيس مستعمرتى اريتريا والصومال ، ص ٥٣٦ .

ويدربوا للعمل كضامين مقاتلين . وتوقع أن يكون لهذه التجربة تأثير سياسى ممتاز . كما قال أيضا أن « الكولونيل بودريو » قد أكد له أن هذا الفيلىق ستكون له مقدرة قتالية لاشك فيها . واقترح « يونج هاسبند » على حكومة « بومباى » تكليف « الميجور جنرال أوتلى Major W. J. Ottly » من طلاع فرقة « السيخ » الثالثة والعشرين البريطانية لتشكيل هذا الفيلىق وتدريبه ، باعتباره من أنسب الضباط الذين يمكنهم القيام بهذا العمل بكفاءة فائقة (٥٣) .

وقد أشار « الكولونيل جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن فى مذكرته المؤرخة فى ٨ سبتمبر ١٩١٥ والتي دارت حول قيام الايطاليين فى مقديشيو بتجنيد عساكر من اليمينيين ، بأنه قابل « الكولونيل بودريو » فى اليوم الرابع من سبتمبر ١٩١٥ وهو ضابط ايطالى يعمل فى مكتب المستعمرات الايطالى ويقوم بتدريب المجندين من المهاجرين اليمينيين الذين هاجروا من عدن والمناطق اليمينية التى كان يحتلها الأتراك العثمانيون آنذاك للعمل فى الصومال ، كجنود فى الجيش الايطالى .

وكان الايطاليون يقبلون على تجنيد رجال القبائل اليمينية من المناطق التى كان يمثلها الأتراك العثمانيون فى شمال اليمن منذ مطلع القرن العشرين ، وأن كانت تلك العملية قد توقفت مؤقتا أثناء الحرب الايطالية مع العثمانيين فى طرابلس الغرب عام ١٩١١ . ورغم أن الايطاليين كلفوا هؤلاء الرجال بالعمل فى مستعمرة اريتريا فى سنة ١٨٩٠ ، وفى الصومال الايطالى ، غير أنهم أرسلوهم أيضا الى طرابلس الغرب حيث قاتلوا بكفاءة ضد الأتراك والسنوسيين أثناء الحرب المذكورة (٥٤) . وقد أكد « بودريو » « لجاكوب » أن المتطالين اليمينيين الذين قام بتجنيدهم من المهاجرين الى الصومال كانوا يفوقون فى كفاءتهم القتالية زملاءهم من الأقباش الذين اختارهم « بودريو » من أسيرة وجندهم زرحا من الزمن . وقد قام الايطاليون بتجنيد ٦٠٠٠ ستة آلاف مقاتل يمنى على نحو ما أوضحه « بودريو » الذى أبدى دهشته وتعجبه من عدم قيام البريطانيين بتجنيد مقاتلين محليين من عدن والمناطق اليمينية الأخرى آنذاك (٥٥) ك

(53) I. O. L., B. 216., op. cit., p. 2.

(٥٤) عثمان صالح سبى : تاريخ اريتريا ، ص ١٨١ .

(55) I. O. L., B. 216., op. cit., p. 3.

وأشار « جاكوب » كذلك فى مذكرته الى أن الايطاليين كانوا يمنحون المجندين اليمينين رواتب شهرية ليشتروا منها ملابسهم ، ولا يحصلون على وجبات غذائية الا اذا توغلوا فى داخل اراضى الصومال ، للقيام بـعمال عسكرية ، أو لازالة الغابات وشق الطرق . وكان يسمح لهؤلاء المهاجرين اليمينيين بزيارة اوطانهم بعد عامين من الخدمة العسكرية المتصلة . اما من كانوا يؤثرون منهم البقاء فى مواقعهم فقد كان يسمح لهم بالاشتغال بالتجارة ، وان كانوا معرضين للاستدعاء دائما للالتحاق بالقوات الاحتياطية الايطالية ، على أن يمنح كل منهم فى تلك الحالة نصف راتبه . وكان المجندون من المهاجرين اليمينيين يتزوجون من نساء من القبائل الصومالية ، نظرا لأن الكثيرين منهم لم يصطحبوا زوجاتهم معهم فى الهجرة ، أو لم يسبق لهم الزواج من قبل .

كما أن « جاكوب » قد اشار كذلك الى أن « الكولونيل بودريو » القائد الايطالى فى الصومال ، كان يهتم برجاله من اليمينيين اهتماما شخصيا، ويختلط بهم دون قيود لأنه كان يدرك أهمية الاتصالات الشخصية فى تربية ولانهم ، حتى أنه كان يفصل من يستبد من ضباطه فى معاملتهم حتى لا يتعرض نظام اشرافه « الأبوى » للانهايار . كما أنه كان يتبع نظاما معتدلا فى التأديب، ولهذا فإن الجلد كان محرما على حد قوله « فنحن لا نستعمله كما تفعلون انتم (يقصد البريطانيين) » (٥٦) .

وقد استفسر « جاكوب » من الكثيرين من المجندين اليمينيين عن كيفية معاملته الطليان لهم فوجدهم راضين عن طريقة المعاملة لديهم . فالضابط الايطالى كان اكثر اتصالا برجاله من الضباط البريطانيين . وقال « جاكوب » أيضا أنه رأى ضابطا ايطاليا فى الحبشة يبادل جنديا قبعته عندما تبين أن غطاء رأس الجندى لا يقيه من حرارة الشمس المحرقة .

وقد حاول « بودريو » أن يعلم المجندين اليمينيين فى الصومال اللغة الايطالية بما يعمق ولاءهم لايطاليا ، ويسهل التعامل معهم . كما أنه لم يكن يضع أى وقت للاستعراضات العسكرية الرسمية . وكان تدريبيهم على الأسلحة الصغيرة يتم فى حرص بالغ ، كما كان معظمهم مسلحين بالبنادق .

واختتم « جاكوب » مذكرته بالاشارة الى انه قد اورد تلك المقتطفات من حديثه مع الضابط الايطالى « بودريو » ليؤكد ما اوضحته التقارير السابقة عن الطريقة « الماكرة » التى كانت تتبعها ايطاليا فى نشر نفوذها فى شرق أفريقيا عن طريق استقطاب العناصر اليمنية المهاجرة الى الصومال . وكان أسلوب الايطاليين يتركز فى العمل على « طليئة المهاجرين اليمنيين تدريجيا فى تلك المناطق(٥٧) .

وتجدر الاشارة الى ان ظاهرة اشتغال المهاجرين اليمنيين بالجنودية لم يقتصر على شرق افريقيا انما تشكل ظاهرة عامة فى المناطق التى هاجر اليها اليمنيون فى القارة الاسيوية كذلك وخاصة فى الهند . اذا كانت هجرة اليمنيون وخاصة الحضارمة الى سواحل « كوجرات » و « كونكان » و « مالابار » فى اواخر القرن الثامن عشر واثناء القرن التاسع عشر الميلاديين ، بغرض الاشتغال فى جيوش الدويلات المسلحة فى اقليم « ماراثا » وفى وسط وجنوب وغرب بلاد الهند . وقد تكونت هذه الدويلات عقب تفكك الامبراطورية المغولية فى عام ١٧٠٧ (٥٨) . وعلى الرغم من صعوبة تأريخ بداية اشتغال المهاجرين اليمنيين فى دويلات « الماراثا » (٥٩) نأريحا دقيقتا ، الا أنه يمكن القول ان استخدامهم قد بدأ فى عام ١٧٤٢ على وجه التحديد . وقد قدر عدد اليمنيون هناك عام ١٨٠٠ بحوالى خمسة آلاف شخص ، وقد اقام احد « الجمعدرات » العرب امارة صغيرة مستقلة « مانقول » استمرت ما بين ١٧٤٧ — ١٩٤٧ م (٦٠) . وفى عام ١٧٩٣ م عرف الوجود العربى اليمنى فى دولة « البرنسال » فى « تاجبور » وقد اثار ازدياد نفوذهم فى اقليم « كاثيافار » انتباه الجندى البريطانى « جيمس ماكوردو » الذى زار

(57) I. O. L., B. 216., op. cit., p. 4.

(58) The Gazetteer of India, Bombay presidency kulaba and Janjira, Bombay 1883, p. 38.

(59) The Relations Between South Arabia and the Decean From the 17th till the 20th Céntury (Osmania University, Hyderabad, 1971). p. 43.

(60) Menon, V. P. : Story of the integration of Indian states, (Bombay, Orient Longmans 1961) pp. 128-135.

« كوجرات » فى عام ١٨٠٩ . وكفرهم من زعماء العشائر استخدموا العرب اليمينيين كجنود للحراسة (١١) .

على ان اكثر هؤلاء اليمينيين كانوا من الحضارمة الذين نزوحوا الى الهند . وقد كان الحراس اليمينيون فى طليعة قوات الحراسة فى قلاع « بارودا » و« برساد » « سانخيدا » وغيرها من القلاع الحصينة . وكانوا يدينون بالولاء والطاعة لمن بيده مخصصاتهم المالية ، وكان وجود العرب اليمينيين فى خدمة أحد الحكام دليلا على أن فى استطاعة ذلك الحاكم القيام بواجباته وتنفيذ التزاماته ، الأمر الذى شجع أولئك القادة العرب اليمينيين على التدخل فى الشؤون الداخلية لتلك الدويلات (١٢) . ومع ازدياد الوجود البريطانى فى الهند وتغلبه على هذه الدويلات منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر ، فقد حاول الانجليز ارجاع عدد من الحضارمة الى بلادهم ، بينما أبقوا على المولدين منهم للعمل بالجيش البريطانى فى « حيدر آباد » فى يناير ١٨١٨ . كما كون بعض هؤلاء المولدين ثروة طائلة مثل « عمر بن عوض » الذى أصبحت أسرته من التيمطيين فى « حيدر آباد » مصدر الإلهام والقوة والدعم المادى « لسلطنة التيمطيين » فى حزموت فيما قبل استقلال جنوب اليمن فى نهاية نوفمبر عام ١٩٦٧ (١٣) . وهكذا لم يقتصر اشتغال المهاجرين اليمينيين بالجندية فى الصومال نحسب بل ان تجربتهم فى الهند كانت أسبق فى هذا المجال (١٤) .

(61) Macmurdo, James : Journal of a Route Through the Peninsula of Gazeraut in 1809 and 1810, edited by Suresh Ghandra Ghosh as the Plninsula Gujarat in the early 19th Century, (New Delhy : Sterling 1977) pp. 64, 65.

(62) Majumdar, R. C. and Dighe V. G. : The History and Culture of the Indian People, vol. 8. Bombay, Bhartiya vidya Bhavan, p. 512.

(63) The Indian History Congress, 40 Session, Andhra University (Visakhapatnam 1979). British Attitude towards the Arab Mercenaries of the Nizam. p. 1, 5.

(١٤) عمر الخالدى : عرب حزموت فى حيدر آباد ، ترجمة حماد محمود حامد ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الخامس والأربعون ، السنة الثانية عشرة يناير ١٩٨٦ م/ربيع الثانى ١٤٠٦ هـ ، ص ١٤١ .

رابعاً — مجالات انفاق الئيمينين لواردات المهجر :

ولتتبع مجالات انفاق الئيمينين لواردات المهجر من شرق افريقيا او غيره من المناطق ، فانه يمكن ان نتخذ من واقع حضرموت نموذجا لما كان يحدث فى بقية المناطق الئيمينية . فلقد كانت احدى الأسر المعروفة فى حضرموت وهى أسرة « آل الكاف » بالمهجر تمتلك اكبر ثروة يئيمية ، وكانت مضرب المثل بين الئيمينين فى السعة واليسر . ومن تلك الثروة الطائلة كان « آل الكاف » هم الذين أسهموا بقسم لا يستهان به من إيراداتهم من المهجر فى التعليم ، والخدمة الطبية ، والادارة العامة ، وتعبيد الطرق فى وادى حضرموت ، وكان « آل الكاف » يدفعون « للسلطان الكثرى » كل عام ٦٠٠٠ ريال فى ميزانية « السلطنة الكثرية » ، مساهمة منهم فى ادارة شئون مدينة سينون وقريتى تريس ومرمية . ويدفعون كل عام ما معدله ٤٠٠٠ ريال لحفظ الأمن فى منطقة تريم . وفى عام ١٩٣٤ أنفق السيد أبو بكر بن شيخ الكاف ١٢٠٠٠ ريال لايجاد حل لقضية خلاف بين قبائل آل تريم وسكان مدينة تريم . كما أنفق « آل الكاف » على مستوصف صغير فى تريم ٢٤٠٠٠ ريالاً سنوياً لطبيب مؤهل وادوية ولوازم ، اضافة الى ٢٤٠٠٠ ريال كانوا ينفقونها سنوياً فى أوجه البر والاحسان الأخرى وفى تعبيد الطرقتان . وكان « آل الكاف » هم الذين أنشأوا جميع سواقى الشرب الواقعة على طرق القوافل بين ساحل حضرموت والمنطقة الداخلية ، وكلفهم اصلاح « عقبة العرشة » ٧٠٠٠ ريال . كما أنهم هم الذين شقوا طريق السيارات بين الساحل والداخل لمسافة ٢٠٠ ميل ، وكلفهم ذلك ١٨٠ ألف ريال . وقد افتتحت تلك الطريق المعروفة بالطريق الشرقية فى عام ١٩٣٧ ، وكانت تسمى طريق الكاف حتى وقت قريب . وأنفق « آل الكاف » ١٥٠ ألف ريال على ترتيبات الأمن الذى نعمت به حضرموت ثلاث سنوات ، فيما بين عامى ١٩٣٧ و١٩٣٩ (٦٥) .

بل ان جميع المدارس فيما كان يسمى قبل استقلال جنوب اليمن عام ١٩٦٧ يسمى « بالدولة الكثرية » كان بتولى الصرف عليها اثرياء « آل السقاف » و« آل الكاف » من أموال رصدها خاصة لهذا ولغسبره من

(65) Her Majesty's Stationery Office, London, The Colonial Office List, 1960, p. 59.

الأغراض الانسانية النبيلة . فكان آل السقاف يديرون مدرسة النهضة يسيئون وكانت تضم ٥٠٠ طالبا وسبعة مدرسين ، كما كانوا يديرون مدرسة أخرى تضم ١٠٠ طالب ، هذا فيما عدا معونات مالية كانوا يدفعونها لمدرّس قرآنية للبنين والبنات فى سيئون وتريم . كما كان « آل الكاف » يتولون الانفاق على مدرستين بتريم هما مدرسة الأخوة والمعاونة التى كانت تضم ٤٠٠ طالبا ، ومدرسة آل الكاف التى كانت تضم بين ٣٠٠ — ٤٠٠ طالبا . وكانوا ينفقون على مدرستين فى مدينة الخريبة بوادى « دوعن » ، ويسهون فى نفقات مدرستى المكلا والشحر قبل الاستقلال . فاذا استثنينا أسرة « آل السقاف » التى تنفق على جانب من التعليم بسيئون وتريم ، فان أسرة « آل الكاف » كانت الأسرة الوحيدة بحضرموت التى كانت تنفق على نشر التعليم فى المنطقة على نطاق واسع وكانت كل هذه الأموال ترد « لآل الكاف » و« آل السقاف » من المهجر بصفة منتظمة حتى قبيل الاستقلال (٦٦) .

وفى مدن وقرى عديدة بمنطقة حضرموت الساحلية والداخلية كان ينفق بعض موسرى المهاجر اموالا كثيرة على موارد ماء الشرب ، واعمال الري ، وعلى دور العبادة ، وعلى المطابخ العامة ، وعلى الصدقات والاصلاح بين الناس . وغنى عن القول ان روح المنفعة العامة التى تجلت فى البعض من أثرياء المهجر قد رفعت عن كاهل السلطات اليمنية ثقل القيام ببعض الخدمات العامة .

والى جانب أوجه الانفاق المحموده لايرادات المهجر فى جرنها الاكبر ، فقد كان الجزء الأصفر من هذه الايرادات — بعد الانفاق العادى على الأسر وعلى شراء الأسلحة واقتناء الأثاث الفاخر والفراش الوثير فقد كان يصرف فى اذكاء الفتن ، واثارة النعرات العشائرية البدائية ، وفى تعداد الزوجات ، واقامة الولائم والحفلات ، وشراء الممتلكات الزراعية الباهظة الثمن ، القليلة الانتاج ، للترفيه والمباهاة ، وفى شراء السيارات ، وتريين ديار السكن بالنقوش والألوان ، ولاقتناء الديار الكبيرة التى يصعب الاعناء بها ، الى آخر سلسلة مظاهر النزوات العارمة التى يولدها الثراء السيل ، كتحراء الملابس العديدة والحقى الذهبية وغيرها . وللأسف الشديد فان أثرياء المهجر لم يستثمروا شيئا يذكر من ثرواتهم الطائلة فى وطنهم يدعون به

عودتهم ، بل ظلوا كمن يعيش فى واحة نائية يجلب ماءها من بفاع بعيدة محفوفة طريقها بكل المخاطر . بينما كان فى استطاعة اليمينيين المهاجرين الموسرين أن ينشئوا فى بلادهم السدود ، ويرفعوا من مستويات مياههم الجوفية ، فيوسعوا رقعة الزراعة للحبوب والخضروات ، ويفرسوا ملايين النخيل ، مما يقيهم غائلة الجوع على أقل تقدير ، اذا انقطعت صلتهم بالمهجر لى سبب من الاسباب . وهذا ما كان يفعله صغار المزارعين فى اليمن ، دون أن يتشدقوا برعاية اقربهم فى المهجر ، فيضيفون الى مئات نخيلهم عشرات النخيل المثمرة ، ويزيدون الى رقعة ارضهم المزروعة أشجارا صالحة للزراعة ، ولهذا فهؤلاء طاب لهم العيش فى البلاد . وكانت محاصيل التمر بحضرموت على سبيل المثال ، كالعملة الدارجة للمقايضة والتعامل بالنسبة لليمنيين ، كما كانت الأبقار بالنسبة لأهالى شرق افريقيا تعتبر عملتهم الرئيسية فى التعامل التجارى والاجتماعى ، فكان كثيرون من أهالى حضرموت ليس لهم حيلة ولا حرفة ولا كسب غير ثمرة النخل ، فلا يأتى وقت الرطب الا وقد اشتدت حاجتهم اليه ، يبيعون بعضه ليشتروا بثمنه حاجتهم من الحبوب والكساء ، ويدخرون البقية يأكلونه تمرا فى بقية شهور السنة .

ولهذا فقد حدث اثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها (١٩٣٩ — ١٩٤٥) أن اهتز الكيان الهش الذى ابتناه المهاجرون باليمن ، ومزقهم الجوع شر ممزق ، فافتقرت عائلات بأكملها كان البنان يشر اليها فى وفرة المال والضياع ، وظلت المجاعة تهدد حضرموت حتى عام ١٩٥٠ (٦٧) . ولقد ثبت لليمنيين أن الكسب السهل يولد الغفلة والفساد فى التدبير ، بعد أن افتقرت عائلات موسرة فى المهجر لأن أفرادها ، كملك منغيين ، عاشوا عيشة رخاء وسعة فى حضرموت ، وكان دخولهم من المهجر سوف تبقى ثابتة الى الأبد . فكان عميد العائلة الذى كون الثروة ينفق عن سعة ، وربما جاز له ذلك ، وجاء أبناءه من بعده فكان ينفق كل واحد منهم ما كان ينفقه أبوه ، مع أنهم ورثة كسالى لا أقل ولا أكثر ، ثم جاء أبناءهم من بعدهم وكانوا أكثر عددا واشرس ضراوة فى تبديد المال فكان كل واحد منهم يتطلع الى أن يعيش فى المستوى الذى كان يعيش فيه جده ويوسع من ملذاته ومبازله ، فتبددت الثروة رغم ما كان قد أصابها من ضائقات ضرائبية فى المهجر .

وممها كانت طبيعة تصرف الأثرياء المهجرين فى ثرواتهم فى بلادهم ، فان تلك الثروات كانت تعود بالنفع العميم ، بصورة غير مباشرة على اليمن بوجه عام . فكان منها ما يذهب الى خزينة الجهاز الحاكم فى شبه رسوم وضرائب ، ومنها ما كان يذهب عطاءات لأشخاص معينين ، ومنها ما كان يذهب أجور العمال فى خدمة الأثرياء ، ومنها ما كان يذهب الى التجار المحليين اثمانا لخدمات أو حاجيات استهلاكية ، ومنها ما يدخر للمستقبل بكل احتمالاته المفاجئة . ويدور دولاب النفع العام دورته الكاملة فتنقل الأموال من يد الى يد بحكم الخدمة المتبادلة بين أبناء الوطن الواحد ، ولا يختل دوران هذا الدولاب الا حينما تخرج هذه الأموال الى الخارج لشراء الحاجيات الاستهلاكية دون وجود عوائد مقابلة . وهذا ما يؤكده الاحصاء التالى الذى نقارن فيه بين قيمة الواردات والصادرات فى اليمن الجنوبية عبر خمس سنوات على النحو التالى (٦٨) :

السنة	قيمة الواردات بالدينار	قيمة الصادرات بالدينار
١٩٦٤	٤١٣٢٢٧٠	٢٧٦٨٧٢
١٩٦٥	٣٨٦٤٠٤١	١٨٦٧٧٤
١٩٦٦	٣٠٩٧٨٢٥	١٦٩٠٢٨
١٩٦٧	٣٨٠٢٦٦٠	١٠٩٧٤٥
١٩٦٨	٣١٨٤٧٨٧	٤٧٥٢٣

ويؤكد هذا الاحصاء الفرق المتزايد بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات، ولكى يغطى هذا الفرق فقد كان على المهجرين أن يوفرُوا كل عام مبلغاً من المال للمقيمين باليمن يتراوح بين ٤ — ٣ ١/٢ مليون دينار للحفاظ على المستوى المعيشى الذى كان اليمنيون يتمتعون به خلال عام ١٩٦٨ .

(٦٨) محمد عبد القادر باملطف : المرجع السابق ، ص ٦٤ . وقد أشار الى أنه حصل على المعلومات الاحصائية من الادارات الحكومية المعنية فى عدن .

خامسا — مدى نجاح اليمنيين بمهاجرهم فى شرق افريقيا :

وتجدر الاشارة الى مدى نجاح اليمنيين بمهاجرهم فى شرق افريقيا اذى يعود الى اسباب ذاتية واخرى موضوعية . ذلك ان اليمنيين ظلوا فى مهاجرهم بعيدين عن المشاكل المحلية وعملا لا يعنيههم ، خاصة وأن همهم انصب على جمع الأموال وتكوين الثروات وتحويل جانب منها الى الوطن ، وهذا جعلهم ينفلتوا على أنفسهم فى وسط عاداتهم وتقاليدهم . وكان العرف اليمنى يقضى بعدم لحاق الزوجات بأزواجهن فى المهاجر ، ولهذا اضطر المهاجرون الى التزوج من فتيات السكان الأصليين ويفرضون على ابنائهم المولدين عزلتهم ، بل ان الكثيرين منهم أرسلوا ابنائهم الى اليمن للتعليم ، وبناتهم للزواج والبقاء بها حتى الموت .

وكان اليمنيون يتولون الزعامات الدينية فى المهاجر ، التى كان معظم أهلها وحكامها يدينون بالاسلام ، كما كانوا يتولون وظائف التربية والتعليم ، فأكدت هذه الزعامات لليمنيين نوعا من السمو فى نفوس السكان الأصليين فيكرمونهم ، ويبالغون فى تحييتهم ويرعون مصالحهم . وما زال اليمنيون يذكرون عبارة « بانا مكوبا » اى « السيد الكبير » فى شرق أفريقيا ، وهى عبارة تحبة يقابل بها الأهالى هناك المهاجر اليمنى تعبيرا عن تقديرهم واحترامهم (٦٩) .

كما عرف اليمنيون فى مهاجرهم فى شرق افريقيا بالاقتصاد فى العيش والمثابرة على العمل واحترام القوانين والعادات المحلية ، وبهذا لم يجعلوا من أنفسهم مصدر قلق أو مشاكل للسلطات القائمة فى المهاجر ، الأمر الذى سهل لهم العمل والاتجار فى مختلف المجالات . وكان تعاون اليمنيين الوثيق وتأزرهم وعطفهم على بعضهم البعض مضرب المثل بين الجاليات الأخرى فى مجالات الارتزاق والتسهيل المالى والكفالات . وكانوا يقفون الى جانب أبناء جاليتهم الذين يلاقون صعوبات معينة فى معاملاتهم مع المهاجرين من الجنسيات الأخرى . على ان ثمة حوادث بلغت الى درجة الفتنة ، اما فيما بين اليمنيين أنفسهم فى المهجر ، او بينهم وبين مهاجرين آخرين . ففى عام ١٩١١ حدثت فتنة الاشاديين والعلويين (وجميعهم من اليمنيين) فى

اندونيسيا . وفى عام ١٩١٦ ، حدثت فتنة اليمينيين « بحيدر آباد » . وفى عام ١٩٢٨ ، حدثت فتنة اليمينيين وآل عمان بجزيرة زنجبار كما حدثت فتنة أخرى عام ١٩٦١ (٧٠) . وقد سالت الدماء فى هذه الفتن الا انها حققت بعد حين وتصافى القوم . ورغم ضعف الأسباب التى أدت الى حدوث تلك المشاحنات وخاصة ما كان منها بين اليمينيين أنفسهم ، فانها اثرت فى وحدة الصف الأخرى اليمى ، وامتدت مضاعفاتها الى اليمين ذاته لمدى بعيد .

كما وجدت عوامل أخرى موضوعية أدت الى نجاح اليمينيين فى مهاجرهم بشرق افريقيا ، الى جانب العوامل الذاتية التى أشرنا اليها . ومن أهم هذه العوامل الموضوعية ان اليمينيين المهاجرين وخاصة الحضارمة هاجروا الى انظار كان أهلها الأصليون بالنسبة لهم أقل تعليما وحضارة ومعرفه بأساليب العيش وأقل تضامنا ومسئولية . بل ان المهاجر التى هاجر اليها اليمينيون فى شرق افريقيا كانت ترسف تحت أغلال الاستعمار الانجلىزى والفرنسى والىطالى والألماني(٧١) ، فكان الحاكم المستعمر يقف لأسباب تخدم أهدافه الى صف الأجانب من اليمينيين وغيرهم ، أكثر مما كان يقف الى جانب السكان الأفارقة الأصليين . بل ان اليمينيين تمتعوا منذ عام ١٨٨٨ بالحماية البريطانية فى شرق افريقيا ، وكانت المحاكم القنصلية والادارة الاستعمارية تناصرهم ، وخاصة فى مناطق الصومال البريطانى وكينيا(٧٢) ، وقد استفل بعضهم هذه التسهيلات الاستعمارية الى أبعد مدى .

(٧٠) سعيد على على المغيرى : المرجع السابق ، ص ٤٨٠ .

وقد أشار الى انه « فى يوم أول يونية ١٩٦١ دخلت زنجبار فى تاريخ جديد فى هذا اليوم ، يوم الانتخابات فى زنجبار والجزيرة الخضراء ، وفى هذا اليوم شبت نار الفتنة ما بين الحزب المسمى افروشيرازى ، وما بين حزب الوطن ، ووقع القتال فى نفس بلدة زنجبار ، ثم توسعت هذه الفتنة فى داخلية الأرياف فقتل الاطفال والنساء ، وفر السكان من الأرياف الى داخلية بلده زنجبار ، فامتلات بلدة زنجبار من اللاجئيين فى المدارس والمستشفيات والبيوت من رجال ونساء واطفال ، وأسفرت هذه الحادثة المؤلمة عن مقتل سبعين نفرا بموجب تقرير الحكومة ، وأكثرهم من العرب العمانيين والحضارمة ، وعن الخبر ان القتلى أكثر من ذلك » .

(٧١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الامارات العربية . ١٨٤٠ — ١٩١٤ ، ص ٣٥٣ — ٣٥٥ .

(72) The Colonial Office List 1960, Her Majesty's Stationery Office, London 1960, Kenya, pp. 108, 109.

وتجدر الإشارة كذلك الى أن من عوامل نجاح اليمنيين فى مهجرهم بشرق أفريقيا سهولة الهجرة الى هناك ، والتي كانت لا تقيد بها جوازات سفر ولا رخص دخول أو اقامة أو عمل ، فضلا عن أن التداول فى عملات المهاجر كان حرا لا قيود عليه . ولم تكن الحركات الوطنية بمعظم تلك الأقطار بشرق افريقيا قد بلغت حدا من النمو والقوة (٧٢) ، بحيث تحى العامل المحلى المهيز الجناح من المنافسة الذكية التى يلقاها من الأجنب على اختلاف جنسياتهم ، على الصعيدين الاقتصادى والمهنى (٧٤) .

وعلى أية حال فان بعض الأسباب الذاتية التى كان يرى فيها المهاجرون الأوائل من اليمنيين سلما لنجاحهم فيما قبل بداية القرن العشرين ، فانها قد بدأت تزول تدريجيا منذ بداية ذلك القرن . اذ لم يعد المهاجرون اليمنيون عنفلتين على أنفسهم ، أو متوقعين داخل عاداتهم وتقاليدهم وأنظمة زواجهم وثقافتهم . ولم يعد الأبناء يرون فى مؤسسات وطنهم الثقافية ، فى اليمن وحضرموت بصفة خاصة ، ما يروى عطشهم الى المعرفة الحديثة ، كما أنهم لم يجدوا فى أجدادهم مصادر لأى الهام ايجابى ، بل ان فتياتهم من المهاجر وجدن فى مساقط رؤوسهن بالمهجر أزواجا أقرب الى أحلامهن من الأزواج الذين كن يأملن فيهن فى وطنهم الأسمى فى اليمن . والواقع أن المهجرين اليمنيين — ويرجع ذلك بصفة اساسية الى كثرة المولدين بينهم رجالا ونساء — شبوا على الطوق وكبروا بمقدار ما كبرت مساقط رؤوسهم وتقدمت وازدهرت ، ففضلوا أن يكونوا من المهاجر واليها بكل ما فيها من خير وشر ، من ان يظلوا على الحائط متفرجين ومتطفلين على موائد الغير ومتكفئين أياديهم . وعلى الرغم من ذلك فقد ظل سيل المهاجرين يتدفق من اليمن الى الخارج وخاصة شرق افريقيا ، كما أن محاولتهم النقدية الى ذويهم باليمن تدر المزيد بصفة مستمرة . بل ان الهجرة زاد معدلها من اليمن الى شرق أفريقيا بشكل تدريجى مع بداية القرن العشرين ، ولم يجد المهاجرون ما يغريهم على العودة الى وطنهم اليمن نتيجة لسوء الأوضاع الداخلية هناك ،

(73) Davidson, A. B. and others : op. cit., p. 353.

(74) Smirnov, S. R. : A History of Africa, 1918-1967, U. S. S. R. Academy of Science, Institute of Africa, «NAUKA» Publishing House, Moscow 1968, p. 351.

مما جعلهم يفادرونه الى غير رجعة سيما وانه أصبح ميسورا بشكل تدريجى .
اصطحاب الزوجة اليمنية لمصاحبة زوجها الى اى مكان فى العالم ، كما ان
الهجرة شملت أسرا بأكملها أيضا بعد ان كانت قاصرة على هجرة أفراد
فحسب .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية فى اليوم الثالث من سبتمبر
١٩٣٩ بين ألمانيا النازية من جهة ، وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى ، فان
المهاجرين اليمنيين لم يشعروا بوطأتها الا فى أعقاب اعلان ايطاليا الحرب
على الحلفاء فى العاشر من يونيو ١٩٤٠ ودخول جنودها الى كينيا والصومال ،
مما جعلها تفرض القيود الشديدة فى كل أنحاء شرق افريقيا بما فيها
الصومال والحبشة — على الهجرة والتجارة (٧٥) . وقد حد هذا من تحويل
الأموال الى اليمن وأثر تأثيرا بالغا على الأسر اليمنية التى كانت ترد ائيبها
أموالها من تلك المناطق . وعندما أعلنت اليابان الحرب ضد الحلفاء والولايات
المتحدة الامريكية فى اليوم السابع من ديسمبر سنة ١٩٤١ ، فقد نزلت
القوات اليابانية فى اليوم التالى فى الملايو ، كما نزلت قوات يابانية كذلك فى
سنغافورة ، وفى اليوم الأول من مارس احتلت القوات اليابانية أيضا جزيرة
جاوة (٧٦) . وقد ترتب على ذلك توقف الهجرة من اليمن الى أقطار الشرق
الأقصى ، أما الهجرة الى الهند وشرق افريقيا فقد استمرت بصورة متقطعة ،
وقد أدت هذه الظروف كذلك الى انقطاع تحويل الأموال من أقطار جنوب
شرق آسيا ، وبدأ المهجرون يمدون أيديهم على مدخراتهم حتى نفذت ،
وركبتهم الديون فباعوا املاكهم الثابتة والمنقولة . وكان طبيعيا أن تظهر
المجاعة فى مناطق عديدة من اليمن فى مطلع عام ١٩٤٣ ، ولم ينتصف هذا
العام الا وقد أنتشرت على مدى أوسع فى بلاد اليمن . ولقد صاحب تلك
الأزمات ظهور الجفاف فى معظم أرجاء اليمن ، ومرت على اليمنيين سبع
سنين عجاف كانت بدايتها فى عام ١٩٤١ . ومن المعروف أن للجفاف
دورات خبيثة فى اليمن كدورات الكساد الاقتصادى فى البلاد الأخرى .
وآخر مجاعة حدثت فى اليمن — فى فترة البحث — كانت مجاعة وادى
« عمد » فى سنة ١٩٤٨ .

(75) Davidson, A. B. and others : op. cit., pp. 354, 355.

(٧٦) هريبرت فشر : تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ١٧٨٩ — ١٩٥٠ ،

ومن المعروف كذلك أن الجمهورية العربية اليمنية هي واحدة من بلدان العالم الثامن التي تعاني من مشكلة الغذاء . إذ تفاقمت أزمة نقصان المواد الغذائية فيها خلال سنوات القحط التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وكانت آخرها ابان المدة من ١٩٦٦ — ١٩٧٣ مع تزايد الطلب على هذه المواد الغذائية وتدهور انتاجها(٧٧) . ومع انفتاح اليمن على العالم الخارجى فى السنوات التي أعقبت قيام الثورة اليمنية فى السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ ، ثم ازدياد القوة الشرائية وبخاصة لدى سكان المدن ، أصبح القطاع الزراعى عاجزا عن سد احتياجات السكان المتزايدة من السلع الزراعية(٧٨) ، واصبحت المستوردات من هذه السلع تشكل فى عام ١٩٨١ نحو ٣٧٪ من قيمة اجمالى الواردات . وتعادل قيمتها أيضا حوالى ٦٩ ضعفا من مجموع صادراتها الزراعية ، ارتفعت فى عام ١٩٨٢ الى ٢٢٠ ضعفا(٧٩) بسبب تدنى الصادرات الزراعية الى اقل من ثلث قيمة تلك الصادرات فى عام ١٩٨١(٨٠) .

على أنه قد خفف من وطأة هذه المجاعات أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها ذلك الرخاء الذى ساد ساحل الشطر الجنوبي من اليمن وخاصة فى قاعدة عدن العسكرية البريطانية . إذ أفرز ذلك الرخاء نوعا من التعادل المعقول بين ما فقدته اليمن من واردات المهجر ، وما حصلت عليه من حاسب الحرب(٨١) ، حيث ظهر بالساحل اليمنى فى الجنوب نوع من الازدهار المؤقت،

(77) U. N., F A O., Productios, Yearbook 1982, vol. 36., FAO. Statistics Series, No. 47., Rome 1983, Table 3., p. 67.

(78) U. N., FAO., Trade, Yearbook 1982. vol. 36, FAO Statist-ics Series, No. 49, Rome 1983, Table 6, p. 43.

(٧٩) مقبل أحمد محمد : القطاع الزراعى : « أهدافه واستثماراته » مجلة الوعي الزراعى التى تصدرها وزارة الزراعة بالجمهورية العربية اليمنية ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ، أغسطس ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

(٨٠) عباس فاضل السعدى (دكتور) : التحليل الجغرافى لمشكلة الغذاء فى اليمن بحث نشرته مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية الصادرة عن جامعة الكويت ، العدد الثالث والاربعون ، السنة الحادية عشرة ، شول ١٤٠٥ هـ / يوليو ١٩٨٥ ، ص ١٥٦ .

(٨١) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق ، ص ٦٨ .

مما حدا بكثير من الأسر اليمنية الى التجول من المناطق الداخلية الى الساحل، لتعمل فى مختلف الخدمات البدنية(٨٢) .

ويوضح احصاء نشرته الامم المتحدة عام ١٩٥٥ أن مساحة عدن والمحميات تبلغ ١١٢ ألف ميل مربع ، وأن عدد السكان بلغ نحو ٦٥٠ ألف نسمة منهم ١٥٠ ألف فى عدن . وتدخل ميناء عدن مائة باخرة فى الاسبوع على مدار السنة وأنها من أهم الثغور فى العالم ، وبلغ دخل البريطانيين منها سنويا آنذاك نحو ١٥٠٠ مليون دولار(٨٣) .

ورغم نمو طبقة من حديثى الثراء فى عدن نتيجة لازدهار المؤقت أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها ، فقد أدت الهجرة من مناطق اليمن الداخلية الى عدن الى وجود نسبة كبيرة من السكان الذين لا منازل لهم حتى بلغت نسبتهم ٩٪ من العدد الكلى للسكان فى عام ١٩٥٥ ، اذ كان عدد هؤلاء فى تلك السنة قد بلغ ١٥٢٨٧ نسمة . بل ان هجرة الكثيرين من شرق افريقيا وخاصة من الصومال وكينيا الى عدن آنذاك(٨٤) — نتيجة لسوء معاملة الحكومات الاستعمارية — قد جعلت افراد الجالية الصومالية فى عدن تقدر فى نفس السنة بعشرة آلاف نسمة ، عمل معظمهم فى شراء وبيع المواشى المستوردة اصلا من الصومال الى عدن ، وفى الأعمال الأخرى كالتجارة والوظائف الادارية والشركات(٨٥) .

ونظرا لازدياد هجرة اليمنيين والأفارقة الى عدن أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها فقد ارتفع عدد المساكن حتى بلغ ٢١٥٥ مسكنا فى « وادى العيدروس » و « وادى الطويلة » و « الشيخ اسحق » و « وادى المحراق » بالمعلا و « وادى المحراق » بالتواهى . أما « بستان مهدى »

(82) Gavin, R. J. : op. cit., p. 380.

(٨٣) أمين سعيد : اليمن تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى ، ص ١٧٧ .

(٨٤) بازيل دافيدسون : المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

(٨٥) قحطان محمد الشعبى : الاستعمار البريطانى وممركتنا العربية فى جنوب اليمن ، ص ١٠٩ — ١١٠ .

و« السيسبان » فقد بلغ عدد المساكن فيها ٦٠٠ مسكن وبالمدارة ٣٠٠ مسكن ، وبالمحوا ٢٠٠ مسكن ، و« بالشيخ الدويل » ١٠٠ مسكن ، وبالمسبح ٧٦٢ مسكن ، وبعشش الحكومة ٩٢ مسكن . وبذلك يبلغ مجموع هذه المساكن المؤقتة ٢٢١٢ مسكنا مبنية من خشب الصناديق وسعف النخل وصفائح البترول والبراميل والورق المقوى وبعضها بالحجارة والطين والاسمنت . وبالإضافة الى هذه المساكن المؤقتة فقد بنت حكومة عدن مساكن شعبية فى « حجيف » تعرف باسم « الروضة » فى سنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦ لاسكان العمال وعائلاتهم . ويسمىها الصوماليون « بالقلوعة » وهى كلمة صومالية الأصل . وبلغ عدد المساكن أو البلوكات ٢٥٠ ، كل بلوك يضم ست شقق ، واذا قدرنا سكان كل شقة بستة أنفس فان سكان الروضة يبلغون تسعة آلاف نسمة أغلبهم من مهاجرى الصومال الى اليمن وكل شقة مؤجرة بخمسة وعشرين شلنا ، ومعنى هذا أن الحكومة تحصل على ايجار شهري مقداره سبعة وثلاثون ألف شلن فى الشهر . وفى منطقة صحراوية فى « الشيخ عثمان » نلرهب قرية جديدة نتيجة لزيادة عدد المهاجرين عرفت باسم « القاهرة » ، وبالرغم من أن بيوتها قد أقيمت تحت اشراف ادارة الأشغال العمومية فان بيوتها ضيقة للغاية وعددها ١١٣٠ بيتا . واذا قدرنا سكان كل بيت بستة أنفس فان مجموع سكان « القاهرة » تلك يبلغ ستة آلاف وسبعمائة وثمانين نسمة . وفى « الشيخ عثمان » أيضا نجد ٨٧٦ بيتا عماليا ، وستين بيتا لعمال النظافة ، واذا قدرنا سكان كل بيت بسبعة أنفس فان المجموع الكلى يكون ٥٦١٦ نسمة . وبهذا نجد أن عدد سكان البيوت المؤقتة التى عاش فيها المهاجرون فى عدن والشيخ عثمان والمعلا والتواهى وعدد سكان « الروضة » و« القاهرة » من ضواحي عدن يبلغ اثنين وأربعين الفا وخمسمائة وواحد وستين نسمة ، ونظرا لازدياد عدد المهاجرين فلا شك أن عدد الساكنين قد زاد كثيرا حتى بلغ فى عام ١١٥٦ قرابة خمسين ألف نسمة ، بينما بلغ سكان عدن نفسها فى تلك السنة قرابة مائتى الف نسمة (٨٦) ، أى أن المهاجرين من اليمنيين والصوماليين والأحاش قد بلغوا قرابة ربع سكان عدن آنذاك ، مما يؤكد ظاهرة الهجرة من الساحل

الافريقي الى الساحل اليمنى ، سعيا وراء العيش والازدهار المؤقت أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها(٨٧) .

وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها مع مطلع شهر سبتمبر عام ١٩٤٥ (٨٨) . كان الموقف بالنسبة للهجرة اليمنية يختلف من منطقة الى أخرى من مناطق المهجر . فقد كانت الهجرة الى الشرق الأقصى متوقفة تماما ، وكان وارد الأموال المحولة من جاوه مقطوعا بشكل كامل ، أما من الملايو فقد كانت الأموال ترد بشكل محدود ومنقطع . بينما كانت الهجرة من اثيين الى الهند مستمرة ، كما أن وارد الأموال منها منقطع ، وكان سبب استمرار الهجرة الى الهند أن نظام « حيدر آباد » كان يجند اليمنيين فور وصولهم الى ميناء « بومباي » ليقاوم بهم محاولة الهند ضمه بالقوة الى الاتحاد الهندى . أما الهجرة الى شرق افريقيا وهو ما يعنينا فى هذه الدراسة فى المقام الأول ، فقد كانت تتم بعد الحصول على ترخيص دخول مسبق من هناك ، أو من دار المقيم السياسى البريطانى فى عدن أو بالكلية ، وذلك بالنسبة لاقطار شرق افريقيا الأربعة حينذاك وهى زنجبار ، واوغندا ، وكينيا ، وتنجانيقا ، ولدة ثلاثة أشهر فقط آنذاك . وقد لعب الاقليم المهرى فى جنوب شرق اليمن دورا هاما فى تهجير اليمنيين الى شرق افريقيا . وكانت السلطات فى تلك الاقطار الأربعة الافريقية تحترم وثائق السفر المعطاة من « السلطان بن عفرير » لليمنيين وتسمح لهم بالدخول باعتار أنهم رعايا السلطان المهرى . وقد خففت هذه الطريقة عن المئات من اليمنيين الضائفة التى كانوا يعانونها من انقطاع واردات المهجر ، وخاصة سكان المناطق التهمية والشنفرية الذين كانوا يعتمدون على تحاويل أبنائهم المقيمين فى شرق افريقيا . على أن الأموال الواردة آنذاك من منطقة شرق افريقيا بها فيها الصومال والحبشة لم يعد ما يصل منها أكثر مما يسد رمق أفراد الأسر المعتمدين عليها باليمن . ولا يتم ذلك الا بموجب اجراءات مكتنية مطولة يستصدر بموجبها اولو الشأن شهادات من السلطات المحلية باليمن بعدد أفراد كل أسرة وبمقدار حاجتها الضرورية من النقد . وكان يهدف البريطانيون

(٨٧) حمزة على ابراهيم لقمان : المرجع السابق ، ص ٣٢٥ — ٣٢٦ .

(٨٨) هربرت فيشر : المرجع السابق ، ص ٧١٣ .

باعتبارهم الحكام الفعليين لمنطقة شرق افريقيا ، بما فيها الحبشة والصومال ، بعد طرد ايطاليا من تلك المناطق ، الى الحد من تحويل الاموال خارج منطقة شرق افريقيا . غير أنهم بحكم شعورهم بمسئوليتهم الأدبية ازاء السكان اليمينيين فى نفس الوقت ، بحكم وضعهم فى جنوب اليمن ومركزهم فى عدن ، فقد وافقوا على هذه الاجراءات المؤدية الى تحويل اموال من المهاجرين اليمينيين بشرق افريقيا الى ذويهم بالأراضى اليمينية .

بل أن فرنسا أعلنت أن جيبوتى وساحل لصومال الفرنسى منطقة حرة من أول يناير سنة ١٩٤٩ . وكان هذا القرار يتشى مع النظام الموجود منذ سنة ١٩٠٦ والذي يسمح بمرور تجارة « الترانزيت » من والى الحبشة دون فرض اية رسوم عليها . ثم جاءت فرنسا وغيرت العملة الموجودة فى جيبوتى و فى ساحل الصومال الفرنسى فى ١٧ مارس ١٩٤٩ ، وأصبح هناك ما يسمى « فرنك جيبوتى » وهو « فرنك » مستقل كل « غطائه » من الذهب ، ويشرف على اصداره اتحاد المصارف الفرنسى الامريكى الموجود فى نيويورك . ولغيت بذلك كل سلطات مكاتب العملة ، وأصبح من حق من يحمل هذه الفرنكات الجديدة أن يحولها أو يحول اية كمية منها الى الدولارات ، دون أى قيد أو اية اجراءات أخرى ، وساعد ذلك على اتساع العمليات التجارية ، كما شجع على الاتجار مع الحبشة عن طريق جيبوتى وجود خط للسكة الحديد يربط بينهما . ولقد لعب المهاجرون اليمينيون دورا ملحوظا فى الحركة التجارية فى جيبوتى والحبشة آنذاك (٨٩) . ولكن السلطات الفرنسية كانت تحد من تحويل اموال المهاجرين اليمينيين الى ذويهم بالأراضى اليمينية . وقد نجح عن كل هذا تقليص فى الخدمات التى كان ينفق عليها فى اليمن الموسرون من اليمينيين المهاجرين بشرق افريقيا ، وأصبح أقاربهم باليمن بحاجة الى ما يسد عوزهم . أما أعداد المهاجرين اليمينيين فى تلك الاقطار فقد ظلت ثابتة تقريبا على ما كانت عليه منذ عام ١٩٣٥ .

كذلك حدث فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة أن أغلقت أعداد من المؤسسات الحربية البريطانية فى جنوب اليمن أبوابها ، فوحد

(٨٩) جلال يحيى (دكتور) : جيبوتى من موانئ افريقية ، مجلة نهضة افريقية ، القاهرة ، العدد ٢٣ ، لشهر أكتوبر ١٩٥٩ ، ص ٧ .

كثير من اليمينين أنفسهم بدون عمل ، فحاولوا الهجرة الى مهاجرهم التقليدية . غير أنهم ارتطموا بسدود منيعة منها ازدياد القيود الخارجية على الهجرة ، وشددت اجراءات الأمن بالمهاجر ، واستحدثت قواعد اشد على سيولة العملة وتحويلها من بلد الى آخر وخاصة فى اقطار شرق افريقيا .

بل واعقب ذلك من ناحية أخرى اشتداد ادوار الحركات الوطنية الاستقلالية فى هذه المهاجر بشرق افريقيا وغيرها وصاحب ذلك استقلال مجموعة منها ما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٦٧ . اذ نالت اندونيسيا استقلالها فى عام ١٩٤٥ وملكت زمام امرها فى عام ١٩٤٩ . كما نالت الهند والباكستان استقلالها فى عام ١٩٤٧ . وفى عام ١٩٦٠ نالت الصومال استقلالها كذلك ، واعتبتها تنجانيقا بنيل استقلالها عام ١٩٦١ . بينما استقلت اوغندا عام ١٩٦٢ ، وحصلت جزيرة زنجبار على استقلالها كذلك فى ٩ نوفمبر ١٩٦٣ ، ثم نالت كينيا استقلالها فى نفس السنة (٩٠) ، وتم جلاء الانجليز عن الشطر الجنوبى من اليمن فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧ (٩١) . وقد قامت فى كل هذه الاقطار الاسيوية والافريقية حكومات وطنية ذات سيادة ، وأصبح بن الأمور البديهية أن توجه كل حكومة من هذه الحكومات همها نحو حل مشكلات مواطنيها والمشكلات التى خلفها الاستعمار فى كل منها .

وفى مقدمة المشاكل التى خلفها الاستعمار فى هذه المناطق مشكلة المهاجرين بها ، الذين ظلوا سنين عديدة مسيطرين على جانب كبير من اقتصاد البلاد ، وخاصة بلدان شرق افريقيا ، ومتحكمين فى أرزاق قطاعات كبيرة من شعوبها بامتلاكهم زمام المهن كبيرها وصغيرها ، وهى مشكلات لا زالت تناسى بلدان شرق افريقيا منها الامرين . ولهذا اختطت تلك الاقطار لنفسها سبل الخلاص من السيطرة الاجنبية الداخلية ، باصدار سلسلة من التشريعات بين عامى ١٩٥٠ و١٩٦٧ ، كان من نصيب اليمينين من بينها فى مناطق الهجرة بالمحيط الهندى بوجه عام ، وشرق افريقيا بوجه خاص ، ما يلى :

(90) Smirnov, S. R. : op. cit., p. 363.

(91) Trevelyan, H. . The Middle East in Revolution, Aden 1967. p. 266.

أولاً — أوقفت اندونيسيا تحويل أية أموال الى حضرموت وعموم اليمن بمبادلة تجارية ، كما أوقفت هجرة اليمنيين اليها الا بسابق ترخيص دخول .

ثانياً — فرضت سنغافورة — عقب نيل استقلالها الداخلى فى عام ١٩٥٩ — نفس القيود على اليمنيين ، بيد أنهم تمكنوا بوسيلة أو بأخرى من بيع الجزء الأكبر من ممتلكاتهم بها ، وامتلكوا بائمانها عقارات فى عدن وبيروت والقاهرة ، أما ممتلكاتهم فى اندونيسيا فتركوها لمن بقى منهم هناك .

ثالثاً — أوقفت الهند وباكستان تحويل أية أموال الى اليمن ومنعتا الهجرة اليها الا باذن دخول مسبق . كما أن الهند صادرت الاقطاعات الزراعية التى كان يمتلكها أغنياء الحضارمة اليمنيين «بحيدر آباد» ، وسرحت جنود نظام «حيدر آباد» بعد أن قضت على حكم النظام نفسه ، وسوت معاشات جنود النظام اليمنيين ، ورحلتهم هم وعوائلهم الى حضرموت .

رابعاً — أوقفت اقطار شرق افريقيا هجرة اليمنيين اليها الا باذن مسبق ومنعت تحويل الأموال الا فى حدود ضيقة جدا .

وفى الوقت الذى تلاشت فيه هجرة اليمنيين الى مناطق جنوب شرق آسيا وانقطعت عنهم مواردها ، أخذت الهجرة الى شرق افريقيا تتضاعل تدريجياً ، الا أن وارد الأموال منها ما فتىء يرد الى اليمن ، ولكن فى أضيق الحدود ، على نحو ما تشير اليه الاحصائية التالية : (٩٢)

المهاجرون		العائدون		السنة
الصومال	شرق افريقيا	الصومال	شرق افريقيا	
٢٧	٨٤٦	٣٣	٧٨٧	١٩٦٣
٢٧	٩١٦	١	٤٧٩	١٩٦٤
٢٣	١.٣٥	٢٩	٢٩٦	١٩٦٥
٣٢٠	٥٥٥	٨٨	١٨٧	١٩٦٦
٢٤٣	٩٢٣	٢٣	٤٣٧	١٩٦٧
٢٠٣	٣٤٠	١٢٩	٤٢٤	١٩٦٨
١٠٣	٣٥٢	٣٩	٢٣٩	١٩٦٩
١.٥٦	٤٩٦٧	٣٤٢	٢٨٤٩	المجموع

(٩٢) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق ، ص ٧٠ .
وقد أشار الى أن هذه الاحصائيات قد حصل عليها من الادارات المختصة بشئون الهجرة فى وزارة الداخلية بعدن .

وعلى اثر مثل هذا التقليل المدبر للهجرة الى مناطق شرق افريقيا من قبل القوى الأوروبية المسيطرة عليها ، كانلجترا وفرنسا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وبسبب الاجراءات التى يعانى منها اليمينيون داخل مهاجرهم للحد من نشاطهم ، وايجاد أبواب العيش فى وجوههم تحت مختلف المعاذير ، فقد ضاق معظم المهاجرين اليمينيين الا من استوطن المنطقة التى هاجر اليها واصبحوا جزءا من أهلها ، وتوافدوا الى بلادهم فى مجاميع كبيرة فى حالات من البؤس والفاقة ، وكانت قد شاعت فى المهاجر أبناء محاولة التنقيب عن البترول فى اليمن(٩٢) . غير أن آمال اليمينيين خابت ولو مؤقتا فى امكانيات بلادهم الاقتصادية ، وبدأوا يفكرون فى طريق الخلاص .

سادسا — تحول الهجرة اليمينية الى البلاد العربية النفطية :

بعد أن قيدت حركة الهجرة اليمينية الى شرق افريقيا نسبيا عقب نهبية الحرب العالمية الثانية ، فقد اتجهت الهجرة اليمينية الى البلاد العربية النفطية فى الخليج العربى والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ، وجاء هذا التوجه بغريزة الطيور المهاجرة التى لا تخذلها حاسة التوجيه والارشاد التى تأصلت عند اليمينيين عبر القرون . اذ طرا على هذه البلاد تحول سببر الى الثراء الذى ارتبط بانتاج البترول والذى أشار الى ارقامه المعتمدة مُحقق دائرة المعارف البريطانية الصادر فى عام ١٩٦٣(٩٤) . وقد تبين أن انتساج البترول السعودى قد زاد من حوالى ٢٠٠ مليون برميل فى عام ١٩٥٠ قِيمتها حوالى ٥٠٠ مليون دولار ، الى حوالى ٣٦٠ مليون برميل فى عام ١٩٥٩ قِيمتها حوالى ١٠٠٠ مليون دولار . بينما زاد انتاج البترول فى الكويت فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٦٠٠ مليون برميل قِيمتها ١٧٠٠ مليون دولار بعد أن كان الانتاج فى عام ١٩٥٠ حوالى ١٢٥ مليون برميل قِيمتها حوالى ٣١٦ مليون دولار . فى حين ظل عدد سكان المملكة العربية السعودية بين عامى ١٩٥٠ و١٩٥٩ فى حدود الستة ملايين ، بينما تراوح عدد سكان الكويت — بما فيها الاجانب من مختلف الجنسيات — بين ١٧٠ ألف و٣٢٠ ألف نسمة . وتعد ذاعت اثناء هذه الثروة البترولية الطائلة فى جميع أرجاء العالم العربى ،

(93) Le Monde, Paris, 13 eme Novembre 1977.

(94) The Encyclopaedia Britanica, 1963.

مما شجع اليمينيين وخاصة الحضارمة على الهجرة الى هذين القطرين العربيين، بل ان بعض الحضارمة فى المهاجر الأخرى قد انتقلوا اليهما أيضا . وقد باع عدد الحضارمة الذين يعملون فى المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٦٩ ما يتراوح بين ١٥٠ و ١٨٠ ألف شخص ، بينما بلغ من يعملون من الحضارمة فى الخليج العربى فى نفس السنة ما يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ ألف حضرمي . ويشير الاحصاء التالى الى أعداد المهاجرين من اليمينيين الى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى والعائدين منهم الى اليمن فى الاعوام السبعة المنتهية بعام ١٩٦٩ على النحو التالى : (٩٥)

دول الخليج العربى		المملكة العربية السعودية		السنة
العائدون	المهاجرون	العائدون	المهاجرون	
٧٧٥	١٠٠٨	٧٠١	١٨٠٩	١٩٦٣
١٣٦٦	١١٠٠	٥٥٦	١٧٠٦	١٩٦٤
١٤٠٠	١٩١٧	١٨٠٨	٢٥٩١	١٩٦٥
٢٠٢٩	١١٩١	٦٧٤	١١٤٧	١٩٦٦
٢٨٦٤	١٤٩٧	١٩٦٤	٤٨٨٧	١٩٦٧
١٣٤٣	١٣٣٣	١٨٥١	١٢٩٨	١٩٦٨
٣٦٨٣	٣٠٨٣	١٩٩٩	٢٥١٦	١٩٦٩
١٢٤٦٠	١١١٢٩	٩٥٥٣	١٥٩٥٤	الجموع

على أنه ينبغى الإشارة الى أن عدد المهاجرين اليمينيين الى المملكة العربية السعودية والى دول الخليج العربى فى الاحصاء المشار اليه لا يشمل عدد المهاجرين الذين هاجروا الى تلك الدول خلال هذه السنوات السبع بطريق البر ، والذين كان يبلغ معدلهم السنوى قرابة الف وخمسمائة نسمة ، والتي أخذت هجرتهم شكل التسلسل فى مواقف كثيرة ، بعد أن أصبحت أبواب مهاجرهم التقليدية الى شرق افريقيا وغيرها تكاد تكون موصدة .

(٩٥) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق ، ص ٧١ .

وقد أشار الى أن هذه الاحصائيات قد حصل عليها من الادارات المختصة بشئون الهجرة فى وزارة الداخلية بعدن .

(م ١٩ — العرب فى افريقيا)

ونظرا لأن معظم اليمنيين المهاجرين كانوا يقصدون المهاجر المختلفة وهم أشبه بالفلسين مما كان يعوق دخولهم الى تلك المهاجر فان الكثيرين منهم كانوا يتمكنون من الحصول على أعمال هناك بمساعدة المهاجرين الذين سبقوهم من اخوانهم ومواطنيهم . على أن تعرض بعض اليمنيين في مهاجرهم للضغوط المختلفة ، جعل الإقامة لا تطيب لهم هناك ، وكان ذلك من دواعي عودتهم الى وطنهم ، بعد أن علموا بتغير الأوضاع فيه بما يتيح لهم فرص ايجاد العمل والكسب المناسب(٩٦) وذلك في أعقاب ثورة اليمن الوطنية في السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ ، واستقلال جنوب اليمن في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٧ .

(٩٦) عبد الرحمن سلطان : الثورة اليمنية وقضايا المستقبل ، ص ٩١ .